الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مُحَمَّد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المـوضـــوع:

أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

دراسة حالة: سلاسل التوريد العالمية لعينة من القطاعات الإقتصادية

مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
دهنون جمال.

الأستاذ المشرف:
الدكتور صيفي وليد.

لجنة المناقشة:

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
01	جمال خنشور	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
02	ريمة عمري	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة
03	صيفي وليد	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022_ 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مُحَمَّد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المـوضـــوع:

أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

دراسة حالة: سلاسل التوريد العالمية لعينة من القطاعات الإقتصادية

مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
دهنون جمال.

الأستاذ المشرف:
الدكتور صيفي وليد.

لجنة المناقشة:

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
01	جمال خنشور	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
02	ريمة عمري	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة
03	صيفي وليد	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022_ 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

الملخص

نستعرض من خلال هذه الدراسة تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على الاقتصاديات الإقليمية العالمية وسلاسل التوريد حيث شهد العالم فصلاً جديداً من الصراعات العسكرية باندلا ع الحرب الروسية الأوكرانية الأمر الذى يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي وينذر بوقوع العديد من القطاعات داخل دائرة الفقر والمجاعة، وهدفت هذه الدراسة إلى تناول تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاديات الإقليمية العالمية بصفة عامة وعلى سلاسل التوريد بصفة خاصة، بالتركيز على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وبالتالي تم تناول السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤول إليها هذه الأزمة، والتحديات التي تواجه طرفي الصراع، وعليه تم طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تستهدف حل الأزمة وحماية سلاسل إنتاج وتوريد القمح والطاقة للحد من أي أزمات غذائية أو طاقوية مستقبلية.

Abstract:

Through this study, we review the repercussions of the Ukrainian-Russian crisis on the global regional economies and supply chains, as the world witnessed a new chapter of military conflicts with the outbreak of the Russian-Ukrainian war, which threatens global economic stability and warns of the occurrence of many sectors within the circle of poverty and famine, This study aimed to address the repercussions of the war Russian-Ukrainian influence on global regional economies in general and on supply chains in particular, focusing on rising food and energy prices, and thus the possible scenarios that this crisis could lead to, and the challenges facing the two parties to the conflict, were addressed, accordingly, a set of recommendations and proposals aimed at resolving the crisis and protecting the wheat and energy production and supply chains was put forward to limit any future food or energy crises.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الروسية الأوكرانية، ارتفاع الأسعار، الأمن الغذائي، الطاقة، سلاسل التوريد.

فـهـرس المـحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	–
الشكر والتقدير	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول والأشكال	–
مقدمة عامة	
مقدمة	أ
إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية	ب
فرضيات الدراسة	ب
نموذج الدراسة	ج
منهج الدراسة	د
أهمية الدراسة	د
أهداف الدراسة	د
دوافع اختيار الموضوع	د
صعوبات الدراسة	د
هيكل الدراسة	هـ
الدراسات السابقة	هـ
التعليق على الدراسات السابقة	هـ
الفصل الأول: تاثير الحرب الروسي الاوكرانية على الاقتصاد العالمي	
تمهيد	01
المبحث الأول: تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على اسعار الطاقة والغاز عالميا	02
المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لطرفي النزاع وجدور الازمة	02
المطلب الثاني: بروز فكرة مفهوم أمن الطاقة في العلاقات الدولية بين روسيا وأوكرانيا	07
المطلب الثالث: أزمة ارتفاع أسعار الطاقة والغاز عالميا	07
المبحث الثاني: اثر الحرب الروسية الاكرانية على الاقتصادات الاقليمية و الدول الكبرى	10
المطلب الأول: اثر الحرب الروسية الاوكرانية اقتصاديا على طرفي النزاع و الاتحاد الاوربي	10
المطلب الثاني: اثر الحرب الروسية الاوكرانية اقتصاديا على امريكا والصين	12
المطلب الثالث: اثر الحرب الروسية الاوكرانية اقتصاديا على شمال افريقيا والجزائر	13
خلاصة الفصل الأول	18

الفصل الثاني: ازمة سلاسل التوريد لعينة من القطاعات	
تمهيد	**19**
المبحث الأول: مفهوم سلاسل التوريد والعوامل التي أدت إلى إختلالها	**20**
المطلب الأول: مفهوم سلاسل التوريد	**20**
المطلب الثاني: نشأة وتطور سلاسل التوريد	**21**
المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى إختلال سلاسل التوريد	**22**
المبحث الثاني: تداعيات أزمة سلاسل التوريد على عينة من القطاعات.	**24**
المطلب الأول: تأثير الأزمة على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة	**24**
المطلب الثاني: السيناريوهات المتوقعة والتطورات الراهنة	**26**
المطلب الثالث: إعادة ترتيب أوراق الطاقة العالمية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية	**29**
خلاصة الفصل الثاني	**33**
خاتمة عامة	
خاتمة	**34**
نتائج الدراسة	**35**
التوصيات	**36**
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمـــــة الجداول والأشكال

قائـمــة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	بطاقة تقنية لدولة روسيا.	03

قائـمــة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	ج
02	خريطة أوكرانيا	02
03	خريطة روسيا	04
04	خريطة توضح تاريخ الأزمة الأوكرانية الروسية وجذورها.	05

مقدمة عامة

مقدمة

تعتبر روسيا لاعباً أساسيا في العالم ومسألة العلاقة معها شغلت بال مختلف قيادات الدول والشعوب على طول السنين، حيث شهدت هده العلاقات الدولية صعوداً ونزولا، والتي من أهمها أوكرانيا التي تحتل موقعًا حساسًا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي؛ إذ تعد حاليًا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة "البوابة الشرقية" المؤدية إلى أوروبا، وهي تعدها بوابةً لعبور التهديدات تاريخيًا. ويستهدف استمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية تقليصَ نفوذ روسيا في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها.

أما روسيا التي بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر والواسع، فلا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءًا من منظومته الأمنية والاقتصادية؛ إذ فضلًا عن المشاعر القومية الروسية تجاهها، فإنها تعتبر ضمن "منطقة المصالح المتميزة" والحصن الإستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.

إن وجهة النظر هذه مبنية على فرضيّة أن تصرفات روسيا لاسترضاء الغرب في أوائل التسعينيات كان يجبُ أن تُقَابل بالمثل من الغرب، وذلك دون توسّعِ حلف الناتو على طول الحدود الروسية، وهدا من أهم العوامل التي حولت نظرة القيادة الروسية إلى أوكرانيا على أنها جزء من مجال نفوذها.

يعد التوجه نحو استخدام القوة العسكرية كوسيلة رئيسية لإحداث تغيرات وتحقيق أهداف كبرى لمصلحة الطرف الروسي المبادر بها، لاسيما ان هناك تباين ضخم في موازين القوة بين ذلك الطرف الروسي المبادر والطرف الاوكراني، الامر الدي بدوره ساهم في تدخل أطراف خارجية ترى أن مصلحتها الرئيسية تكمن في إفشال أهداف الحرب لدى الطرف الروسي من خلال، تقديم الدعم العسكري والاقتصادي للطرف الأوكراني، وفرض العقوبات على روسيا.

إنّ التوتر العالمي الذي أحدثته أزمة أوكرانيا وتهديدها لعلاقات الفاعلين الدوليين، تسبب في واحدة من أكبر أزمات النزوح، والخسائر البشرية والاقتصادية على الصعيد العالمي، حيث شهد الاقتصاد العالمي جملة من الاضطرابات في التجارة و الصناعة و الزراعة وإرتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وكلها عوامل ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم وما يليها من تشديد في أوضاع التمويل العالمية، و تعثر سلاسل الإمداد، وزيادة الضغوط المالية، وتراجع ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال، غير أن الآثار الأكثر ضرراً للغزو هي ارتفاع أسعار الطاقة في خضم انخفاضات كبيرة في إمدادات الطاقة الروسية.

إن ما هو أبعد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، هو أن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار تباطؤ النمو وارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة الدي سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب، وثانيا أن الاقتصادات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين وتراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين قد يؤدي إلى إضعاف أسعار الأصول.

وباعتبار أن كل من روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل التوريد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي كما شهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية، حيث أن الاقتصادات التي تعتمد على الواردات النفطية فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

كما يعد احتمال طول أمد الحرب أو اشتداد حدتها أن يتسبب في وقوع أضرار اقتصادية كبرى وتزايد احتمالات عرقلة حركة التجارة والاستثمار الدوليين، وارتفاع مستويات الديون والتضخم إلى مستويات لم تشهدها المنطقة منذ عقود. وقد تسببت هذه الأزمة غير المسبوقة في تداعيات للمستهلكين والحكومات على حد سواء والحدّ من إنتاجية الشركات؛ ورفاهية الأسر المعيشية، كل هدا استدعى منا مناقشة الإطار الأوسع للأزمة الروسية والاوكرانية وتداعياتها على الاقتصادات العالمية.

الاشكالية:

بناءا على ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

ماهي تداعيات الأزمة الروسية الاوكرانية على الاقتصادات الاقليمية العالمية وسلاسل التوريد؟

وعلى إثر هده الاشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- **ما تأثير الصراع بين أوكرانيا وروسيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة ؟**
- **ماهي السيناريوهات المتوقعة والتطورات الراهنة ؟**

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية

للإجابة على الاشكالية المطروحة نضع الفرضية التالية:

تمثلت تداعيات الأزمة الروسية الاوكرانية على الاقتصادات الاقليمية العالمية في ارتفاع الأسعار، لا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي والغذاء والتضخم وخنق سلاسل التوريد.

و تندرج ضمن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- تمثل تأثير الصراع بين أوكرانيا وروسيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة في تراجع نسبة الانتاج الزراعي لاسيما مادة القمح وزيادة احتمال انعدام الأمن الغذائي الاقتصادات الاقليمية العالمية في ارتفاع الأسعار، لا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي والغذاء والتضخم وخنق سلاسل التوريد، وعرقلة حركة التجارة والاستثمار الدوليين، وارتفاع مستويات الديون وأسعار السلع الأولية والطاقة وتراجع ثقة مجتمع الأعمال وعدم يقين المستثمرين وإضعاف أسعار الأصول.
- تمثلت السيناريوهات المتوقعة والتطورات الراهنة في:

سيناريو انتصار روسيا.

سيناريو التفاوض.

سيناريو الحرب الشاملة.

سيناريو هزيمة روسيا.

نموذج الدراسة.

إن التصور العام لنموذج الدراسة والذي يبرز ويوضح الأثر الذي خلفته الأزمة الروسية الاوكرانية على الاقتصادات الاقليمية العالمية وسلاسل التوريد ، والذي يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل1: نموذج الدراسة.

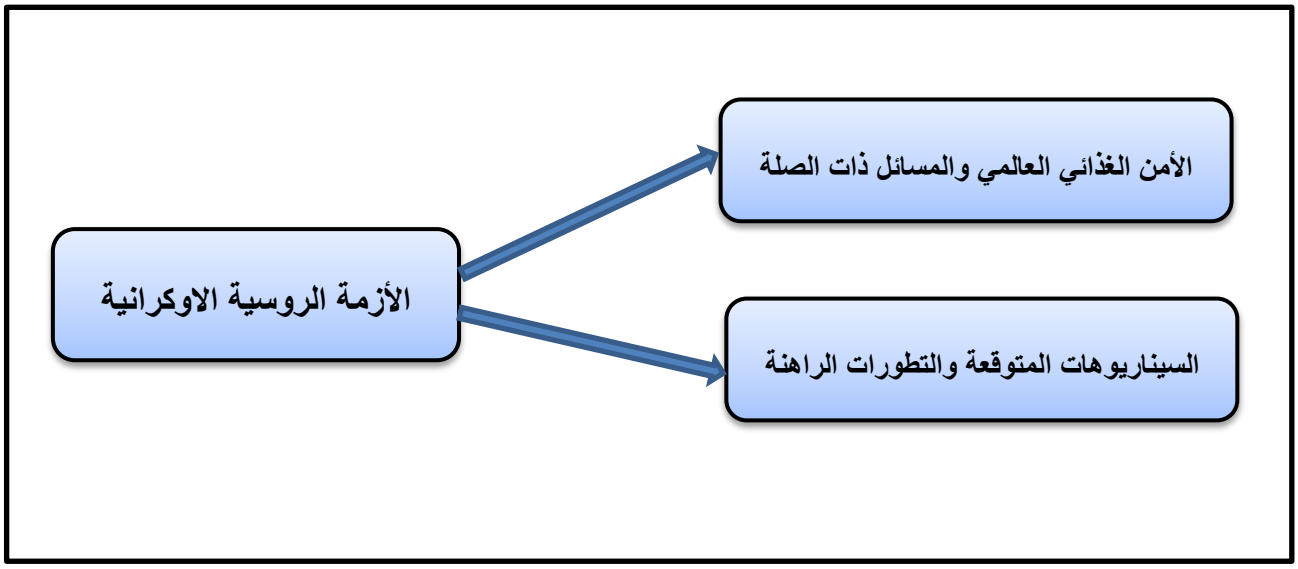

المصدر: من إعداد الطالب.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين الاستقرائي الاستنباطي حيث تم الاعتماد على الادبيات النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بطرفي النزاع وجذور الأزمة، ودوافعها المباشرة، وما ألحقته هده الحرب على العالم عامة، والنظام الاقتصادي خاصة، وصولا إلى استنباط تداعيات هده الازمة على سلاسل التوريد العالمية، وتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها تفادي الوقوع في أزمة اقتصادية عالمية.

أهمية الدراسة

تستمد هده الدراسة أهميتها من مدى أهمية الازمة الروسية الأوكرانية والتي تعتبر امتداد للمواجهات السياسية والعسكرية بسبب تعقد قضايا الحدود والهوية والتاريخ، من ناحية، ودور حلف الأطلسي والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من ناحية أخرى، مما يطرح فكرة التحول إلى نظام عالمي جديد.

أهداف الدارسة

تهدف هده الدارسة إلى تقصي وتبيان الإنعكاسات الناجمة عن الأزمة الروسية الاوكرانية، والاثار التي ألحقتها بالاقتصادات الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي ككل.

كما تهدف الدراسة إلى توضيح أسباب وفتيل هده الازمة، والسيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤول إليها الازمة.

دوافع اختيار الموضوع

ترجع دوافع اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، من ابرزها:

- حداثة الموضوع إد أن الحرب الروسية الأوكرانية قضية سياسية، عسكرية، إقتصادية معاصرة.
- الرغبة الذاتية في معالجة الموضوع نظرا لاقترانها بفكرة النظام العالمي الجديد.
- تناسب الموضوع مع التخصص.

صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات المناسبة والمطلوبة نظرا لحداثة الأزمة التي تطرقت إليها الدراسة.

هيكل الدراسة

في سبيل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين، حيث تناول الفصل الأول تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد العالمي، وفيه تم تقديم طرفي النزاع، وجدور الازمة الروسية وتطوراتها وصولا إلى بروز أزمة الطاقة وإرتفاع الأسعار، وما ألحقته الحرب الروسية الاوكرانية من اثر على الاقتصادات الاقليمية و الدول الكبرى.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم سلاسل التوريد والعوامل التي ادت الى اختلالها، كما بينا فيه نتائج هده الازمة على الصعيد الدولي والسيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤول إليها الازمة، وفي الختام قمنا بوضع خاتمة عامة تضمنت مجموعة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لحل الأزمة.

الدراسات السابقة

- **1 دراسة دنفر صفية** بعنوان: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية 2013 - 2018 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2018- 2019، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم التأثيرات التي أحدثتها الأزمة الروسية الاوكرانية على العلاقات الروسية الأوكرانية، حيث توصلت إلى أن هناك مجموعة من الأثار و الانعكاسات التي طبعت العلاقات الروسية الغربية بعد الأزمة كانت في واجهتها العقوبات الاقتصادية بين الطرفان فضلا عن العقوبات بين الطرفين فضلا عن صعوبة تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية لأطراف الأزمة.

- **2 دراسة جمال صدق** بعنوان: البعد الطاقوي في الاستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا، مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة، 2017- 2018، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى الاجابة عن كيف وظفت روسيا البعد الطاقوي في استراتيجيتها تجاه أوكرانيا بداية من سنة 2000، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حالة الاعتماد المتبادل بين روسيا والاتحاد الأوروبي هي أحد أهم القضايا الحاكمة لمسار العلاقات الطاقوية الراهنة.

الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة يتمثل في: تطرقنا في دراستنا هذه إلى تداعيات الأزمة الروسية الاوكرانية على الاقتصادات الاقليمية العالمية وسلاسل التوريد، بينما ركزت الدراسات السابقة على أثر الأزمة الروسية الاوكرانية على العلاقات الدولية، كما تختلف دراستنا هده عن الدراسات السابقة في متغير الوقت.

الفصل الأول

تمهيد

إن الأزمة الحالية في جوهرها تدور حول المجال الاستراتيجي المستقبلي لأوكرانيا ومن حيث ما إذا كان سيسمح لها بحرية اختيار سياستها الخارجية المستقلة والخاصة بها، أم أنها ستضطر إلى البقاء ضمن دائرة نفوذ روسيا، حيث يؤثر التوجه المستقبلي لأوكرانيا أيضًا على المجال الجيوسياسي والجيواستراتيجي طويل المدى للمنطقة ككل، وعلى المسار الجيوسياسي لروسيا خصوصا، فبدون أوكرانيا، لم تعد روسيا إمبراطورية أوراسية كما تسعى إليه روسيا ضمنيا، حيث تعتبر موسكو أن السيطرة على أوكرانيا يضمن لها ان تصبح دولة نافذة جيوسياسيا، تغطي أوروبا وآسيا.

تدور الأزمة الحالية في جوهرها حول المجال الاستراتيجي المستقبلي لأوكرانيا ومن حيث ما إذا كان سيسمح لها بحرية اختيار سياستها الخارجية المستقلة والخاصة بها، أم أنها ستضطر إلى البقاء ضمن دائرة نفوذ روسيا، حيث يؤثر التوجه المستقبلي لأوكرانيا أيضًا على المجال، التي لم تعد روسيا إمبراطورية أوراسية كما تسعى إليه روسيا ضمنيا، حيث تعتبر موسكو السيطرة على أوكرانيا، استعادة تلقائيًا ما يلزم لتصبح دولة نافذة جيوسياسيا، تغطي أوروبا وآسيا.

وعلى هذا الاساس سنحاول تسليط الضوء على كل من روسيا وأوكرانيا من الناحية الجيوسياسية وجذور الازمة بينهما وأثرها مختلف الاقاليم ودول العالم.

المبحث الأول: تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على اسعار الطاقة والغاز عالميا

من الضروري البحث في المواقع الجغرافية والديموغرافية والأوضاع السياسية والاقتصادية لكل من روسيا لأوكرانيا لأن هذه العناصر هي من تلعب دورا في تحديد الأهمية الاستراتيجية للدول، لذلك يعد التطرق للخصائص الموقعية والموارد الطبيعية والبشرية يعد مدخلا ضروريا للكشف عن الأهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية لطرفي النزاع وجذور الازمة وأسبابها وبروز أزمة الطاقة.

المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لطرفي النزاع وجدور الازمة

الفرع الأول: التقديم الجيوسياسي والاقتصادي لروسيا وأوكرانيا.

أولا: أوكرانيا

يمتد نشوء دولة أوكرانيا إلى القرن التاسع ميلادي، إذ تأسست على أيدي السلاف الشرقيين، واتخذوا من مدينة كييف عاصمة لهم لكنها عادت لتتفكك في القرن الثاني عشر وتتقاسمها عدد من الدول المجاورة، وفي القرن التاسع عشر خضع الجزء الأكبر منها إلى الإمبراطورية الروسية، وبقيت أجزاء منها تحت السيطرة النمساوية والهنغارية، و بعد استقلالها على أثر الحرب العالمية الأولى أصبحت في 30 يناير 1922 من مؤسسي الإتحاد السوفياتي، ثم من مؤسسي منظمة الأمم المتحدة في عام 1945 وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي أعلنت أوكرانيا استقلالها في 1991/08/24 بسطت سيادتها على شبه جزيرة القدم التي كانت قد ألحقت بها قانونيا عام 1954 وكذا سيطرتها على أسطول البحر الأسود.

وجغرافيا تعد جمهورية أوكرانيا ثاني دولة أوروبية من المساحة، وهي دولة أوربية شرقية وأوكرانيا تعني "عند الحدود" لأنها كانت تؤلف حدا جغرافيا للبلاد الروسية القديمة مع أوروبا، تقع أوكرانيا في الجنوب الغربي من قارة أوربا يحدها من الشمال بلاروسيا ومن الشرق روسيا ومن الجنوب البحر الأسود وبحر أزوف أما حدودها الشرقية فتشترك فيها كل من المجر وسلوفاكيا 1 وبولندا ومن الجنوب الغربي رومانيا ومولدافيا. تمتاز أوكرانيا بخصوبة أراضيها الزراعية وثرواتها المعدنية ولا سيما الحديد مما ييسر نشوء الصناعات على أراضيها أثناء الحقبة السوفياتية. إذ تبلغ مساحة أوكرانيا 603700 كم مربع مع وجود شريط ساحلي يصل إلى 2782 كم، وهي بهذه المساحة توضح في المرتبة الرابعة والأربعون عالميا من حيث المساحة، وفي ظل هذه المساحة يتشكل الواقع الجغرافي لأوكرانيا من عدة أشكال جغرافية ففيها السهول الخصبة والسهوب والهضاب، كما توجد بها جبال الكاربات في الغرب والذي يعد جبل "هولاهوفرلا" الأعلى قمة إذ تصل إلى 2061 متر إلى جانب الجبال الموجودة في شبه جزيرة القدم في أقصى الجنوب على طول الساحل وتتكون أساسا من صخور كلسية . أما فيما يتعلق بمناخ أوكرانيا فيعد مناخا قاريا معتدلا مع وجود مناخ البحر الأبيض المتوسط على ساحل القرم. وتتراوح درجة الحرارة فيها بين (5.5 7 (- في الشمال و(– 11 13 (درجة مئوية في الجنوب، ويتباين سقوط الأمطار فيها إذ يرتفع في الغرب والشمال وينخفض في الشرق 2 والجنوب الشرقي. أما بالنسبة للمياه، يعد نهر الدنيير من أهم الجاري المائية في أوكرانيا وأطولها إذ يبلغ طوله 2285 كم منها 1205 كم في الأراضي الأوكرانية، وهو ينبع من القسم الجنوبي لمرتفع قالداي في جمهورية روسيا الاتحادية.

تتشكل أوكرانيا كدولة موحدة من أربعة وعشرين محافظة (أوبلاست) كما يوجد بين مدنها مدينتان ذات مركز قانوني خاص أو لها مدينة كييف باعتبارها عاصمة أوكرانيا والثانية هي مدينة سيفاستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي على أساس اتفاق التأجير بينهما وتنقسم الأقاليم الأربعة والعشرون إلى أربعمائة وتسعين مقاطعة أو وحدة إدارية ويبلغ التعداد الكلي في الأول من فبراير 423649000 نسمة وذلك وفقا للبيانات الواردة على الموقع الرسمي لهيئة الإحصاءات الحكومية. (صفية، 2019 / 2018، صفحة 19، 25)

الشكل رقم 02: خريطة أوكرانيا

المصدر: الموقع الالكتروني https://www.sawtbeirut.com/wp-content/uploads/2023/02/33333.jpg

ثانيا: روسيا

تقع روسيا في شمال آسيا، يحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي، ومن الغرب النرويج، فنلندا، إستونيا، لاتفيا، بيلاروسيا وأكرانيا، البحر الأسود ومن الجنوب جورجيا وأذربيجان ومن الشرق المحيط الهادي، ومن الجنوب الشرقي كازاخستان الصين ومنغوليا، ويمتد الشريط الساحلي على طول: 37.653 كلم. – أعلى نقطة: البروس 5.633م. – أدنى نقطة: -28 م تحت سطح البحر، كما تضم سهول واسعة مع هضاب منخفضة غرب جبال أورال، وغابات صنوبر شاسعة في سيبيريا، ومرتفعات وجبال في المناطق الحدودية الجنوبية، أما المناخ فهو متنوع من قاري في معظم روسيا الأوروبية، شبه قطبي في سيبيريا، قطبي في القطب الشمالي، يتنوع الشتاء من بارد بمحاذاة البحر الأسود، إلى قاس في سيبيريا، ويتنوع الصيف من دافيء إلى بارد بمحاذاة الساحل القطبي، و تملك روسيا حدودا مع أربعة عشرة دولة فهي من في العالم حيث تتربع على مساحة تشمل جزءا من القارة الأوروبية والباقي الأكبر على القارة الآسيوية. (إدريس.، 2013، صفحة 204، 205.)

الجدول رقم 01: بطاقة تقنية لدولة روسيا.

مؤشرات اقتصادية	
الناتج المحلي الخام: 2,414 تريليون دولار.	احتياطي النفط: 60 مليار برميل.
نسبة النمو الصناعي: 17.000 دولار.	انتاج النفط: 10,27 مليون برميل/ يوم.
الناتج الفردي: 17.000 دولار.	تصدير النفط: 5,01 مليون برميل يوم.
نسبة النمو الصناعي: 4,7%.	احتياطي الغاز: 44,8 تريليون م3.
نسبة التضخم: 8,4%.	انتاج الغاز: 588,9 مليار م3.
اليد العاملة: 75,49 مليون.	تصدير الغاز: 199,9 مليار م3.
المساعدات الاقتصادية: 982,7 مليار دولار.	انتاج الكهرباء: 925,9 مليار كيلو واط.
الديون الخارجية: 519,4 مليار دولار.	تصدير الكهرباء: 17,7 مليار كيلو واط.
احتياطي العملة والذهب: 498,6 مليار دولار.	الملاحة البحرية: 1.143 باخرة.
الصادرات: 520,9 مليار دولار.	السكك الحديدية: /87.15 كلم.
الواردات : 322,5 مليار دولار.	طرقات: 982.00 كلم.

المصدر: (إدريس.، 2013، صفحة 204، 205.)

الشكل رقم 03: خريطة روسيا

المصدر: الموقع الالكتروني https://gawlah.com/wp-content/uploads/2020/04/russia.gif

الفرع الثاني: تاريخ الأزمة الأوكرانية الروسية وجذورها.

تفجرت الأزمة الأوكرانية الحالية، في 21 نوفمبر 2013 ،عندما أعلنت الحكومة الأوكرانية القريبة من موسكو، أنها لن توقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فاندلعت بعد هذا التاريخ مظاهرات حاشدة في مدينة كييف مناصرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفي 22 فبراير 2014 ،وأمام ضغط الشارع، قام البرلمان الأوكراني بتنحية الرئيس فيكتور إيانوكوفيتش في ثورة يطلق عليها الأوكرانيون ثورة الكرامة، وفي 28 فبراير 2014، سيطرت قوات روسية خاصة على جزيرة القرم، التي كان الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف قد ألحقها سنة 1954 بأوكرانيا، وجرى استفتاء في 16 مارس 2014 أظهرت نتائجه أن أغلبية واسعة من سكان القرم، وهم من الناطقين بالروسية، يؤيدون الانضمام إلى روسيا الأمر الذي استتبع قيام حلف الأطلسي بإلغاء تعاونه المدني والعسكري مع روسيا، ثم قامت الدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية عليها.

بينما قام مناصرو بإعلان قيام جمهورية ي دونتسك ولوغانسك من جانب واحد روسيا في "من نقطة دونباس" وفي 25 مايو أوكرانيا، وراحت تدور معارك بين الانفصاليين الموالين لروسيا جديدا اختير "بترو بوروشنكو" رئيسا والجيش الأوكراني و في سبتمبر 2014 ، تم التوصل في مدينة مينسك عاصمة بيلاروسيا إلى اتفاقية بين ممثلين عن حكومتي روسيا وأوكرانيا، وعن القوات الانفصالية في دونتسك ولوغانسك، وعن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف إنهاء الحرب وإيجاد حل سياسي للنزاع في شرق أوكرانيا غير أن بنود تلك الاتفاقية بقيت حبا على ورق. وفي 23 يناير 2015 ،صرح رئيس جمهورية دونتسك المعلنة من جانب واحد بأنه غير معني باتفاقية مينسك، الأمر الذي استتبع التوقيع على اتفاقية مينسك 2 في 12 فبراير 2015 التي أوصت بقيام نظام المركزي في دونسك ولوغانسك، وهو ما رفضته، في الواقع الحكومة المركزية في كييف، وهكذا، تم التمهيد لاندلاع حرب أهلية طويلة أسفرت عن وقوع نحو 14000 قتيل، واستئناف الحرب الباردة، وخصوصا بعد أن أظهر الغرب أنه غير معني بمراعاة المصالح الاستراتيجية الروسية، بعد أن أبدى الرئيس الأوكراني الجديد فلاديمير زيلينسكي، الذي انتخب في مايو 2019 ،عزمه على الاستمرار في تعزيز توجه بالده نحو الغرب.

وفي 10 نوفمبر 2021، طلبت واشنطن توضيحات من روسيا بشأن تحركات "غير عادية" لقواتها على الحدود الأوكرانية. بينما اتهم الرئيس الروسي الغرب بتسليم أسلحة وإيفاد عسكريين إلى كييف، وبإجراء مناورات عسكرية "استفزازية" في البحر الأسود وقرب الحدود الروسية. وفي 10 يناير 2022 ، أجرى الروس والأميركيون محادثات متوترة في جنيف، ثم ع قد بعد أيام اجتماع بين ممثلين روس وممثلين عن حلف الناتو رفض ممثلو الحلف طلب موسكو بانضمام الحلف لأعضاء جددا ، والتي تتمركز قوات أو معدات ً في الشرق إلى صفوفه عسكرية في الدول التي انضمت إلى الناتو بعد سنة 1998 تخل بموازين القوى الاستراتيجي، وفي 18 يناير منذ ذلك الحين أن حل الأزمة 2022، بدأت موسكو بنشر وحدات من جيشها في بيلاروسيا، وبدا واضحا الأوكرانية التي يمكن أن يتم دون التوصل إلى اتفاق سياسي دائم يلبي مصالح روسيا، و بعد خطاب فالديمير بوتين مساء يوم الاثنين في 21 فبراير 2022 ،أدان معظم أعضاء مجلس الأمن، اعترفت روسيا باستقلال الجمهوريتين الانفصاليتين في شرق أوكرانيا طارئا الذي عقد اجتماعا، وكان الرئيسً يحظر أي استثمار أو تبادل أو تمويل جديد من وتنفيذيا جو بايدن قد أصدر مباشرة، بعد ذلك

الخطاب، قبل الأشخاص الأميركيين للمناطق الموالية لروسيا في دونيتسك ولوغانسك، وفي اليوم التالي فرضت الولايات المتحدة عقوبات مالية واقتصادية على روسيا، ودعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بصفته رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، دول الاتحاد إلى فرض "عقوبات أوروبية هادفة" عليها، وقام المستشار الألماني أوالف شولتز بتعليق العمل في خط أنابيب الغاز الروسي "نورد ستريم 2 ،"بينما أعلن بوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني أن بالده ستفرض حزمة كبيرة من العقوبات على روسيا. (عبده، 2022)

الشكل رقم 04: خريطة توضح تاريخ الأزمة الأوكرانية الروسية وجذورها.

المصدر: الموقع الالكتروني https://m.al-sharq.com/get/maximage/20221001_1664627554-352.jpeg?t=1664627554

المطلب الثاني: بروز فكرة مفهوم أمن الطاقة في العلاقات الدولية بين روسيا وأوكرانيا.

يعود سعي المجتمعات الإنسانية والدول في تأمين حاجاتها من الطاقة الى زمن بعيد –رغم حداثة مفهوم امن الطاقة – اين كانت محاولات السيطرة على مصادر الطاقة دافعا رئيسا لكثير من الصراعات في الماضي. كما كانت عاملا للتعاون والتقارب بين دول أخرى. وبدء الوقود الأحفوري يصبح الوقود الرئيس الذي يعتمد عليه اقتصاد العالم مع مطلع القرن العشرين، وأمسى هذا القرن قرنا نفطيا بامتياز، وللمرة الأولى– أصبح أمن إمدادات الطاقة فيما وراء البحار إحدى المسؤوليات الكبرى للدول. وغدا موضوع أمن الطاقة قضية استراتيجية بامتياز ولغاية اليوم، وتطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية — وذلك حينما حصلت معظم الدول المنتجة على استقلالها السياسي– الى مفهوم آخر يتعلق بأمن العرض والطلب نتيجة لكبرى الأزمات الطاقوية، فقد ازداد الاهتمام بالمفهوم إبان الحظر النفطي لعام 1973 الذي قامت به الدول العربية المنتجة للنفط تجاه الدول الصناعية الغربية الداعمة لإسرائيل. حيث انبثق مفهوم أمن الطاقة ولفت انتباه المخططين الاستراتيجيين، ثم ازدادت أيضا أهمية المفهوم على إثر الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه في عام 1979، حيث نتج عن ذلك ارتفاع مضاعف في أسعار النفط ثم ليتطور المفهوم الى مضمون آخر يتعلق بأمن المنشآت الطاقوية، حيث اكتسب المفهوم بعدا أعمق مع ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب عقب أحداث مقاربات أمن الطاقة تختلف مقاربات أمن الطاقة من مدرسة إلى أخرى، كما تختلف من دولة لأخرى أيضا فهناك تفاوتا كبيرا في منظارات الدول لهذا المفهوم. كما يمكن للدولة الواحدة أن البني أكثر من مفهوم، وذلك من فترة زمنية الأخرى، ويعود هذا الاختلاف الى طبيعة مفهوم السيادة الوطنية، وكذا الوضعية الاقتصادية للدول إن كانت منتجة أم مستهلكة، فضلا عن طبيعة العلاقة بين الدول المنتجة ونظيرتها المستهلكة وتعرف الدول المستورة للطاقة أمنها الطاقوي بكونه يقوم على ضمان امدادات طاقة كافية، من موردين موثوق بهم، وبأسعار معقولة(منخفضة)، من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو، وبتكلفة اجتماعية أقل. بينما يعرف أمن الطاقة عند الدول المصدرة على أنه أمن الطلب بأسعار تنافسية، تضمن أرباحا كبيرة للمصدر، وتتوجس هذه الدول المصدرة من حالات الركود الاقتصادي عند الدول المستوردة، الذي من شأنه أن يقلل من الطلب على موارد الطاقة، حيث تعتبر روسيا فاعلا كبيرا في مجال الطاقة؛ فهي أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي، وفيها أكبر احتياطي عالمي مؤكد من الغاز أيضا. كما تعد روسيا فاعلا مهما في الأمن الطاقوي الإقليمي عموما والأوروبي على وجه التحديد، وتستند المقاربة الروسية لأمن الطاقة على ذلك التفاعل الحاصل مع الفواعل الطاقوية المعنية (الاتحاد الأوروبي كسوق استراتيجي لصادرات الطاقة الروسية). (رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية. الوكرانية،، 2020)

المطلب الثالث: أزمة ارتفاع أسعار الطاقة والغاز عالميا.

المقصود بأزمة ارتفاع الأسعار: أن قضية ارتفاع الأسعار هي تحركات الأسعار على أعلى مستوى فيما يتصل بالخدمات، والسلع وتعرف أزمة ارتفاع الأسعار إجرائيا بأنها حالة من الاضطراب ً في حياة الأشخاص أو الأفراد في مجتمع ما نتيجة عدم توافر القدرة الشرائية الكافية للقيام بشراء احتياجاتهم الحياتية المختلفة من سلع أو خدمات وذلك نظرا لاختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب عاليا عن مستوى دخولهم. (مُحَّد، 2023)

قد أدى الغزو الروسي غير المبرر لأوكرانيا إلى اضطراب أسواق الطاقة، وارتفاع إلى أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من عقد من الزمن، ومرغما عديدا من الدول على إعادة النظر في آليات حصولها على الطاقة، فوفقا لوكالة الطاقة الدولية، وتعد روسيا أكبر مصدر للنفط في الأسواق العالمية، كما أن إمداداتها من الغاز الطبيعي تغذي الاقتصاد الأوروبي، وقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، علاوة على دول أخرى، عقوبات اقتصادية على روسيا، وأعلنت خططا لإنهاء اعتمادها على إمدادات الوقود الأحفوري الروسية. بيد أنه حتى في ظل وابل القنابل الروسية المنهمر على أوكرانيا، يستمر إلى اليوم تدفق النفط والغاز إلى دول غربية أدانت الغزو، وليست هذه المرة الأولى التي دفع فيها العدوان العسكري الروسي زعماء العالم إلى القلق بشأن تأمين الطاقة. فقد ثارت مخاوف مماثلة عندما غزت روسيا دولة جورجيا عام 2008، وعندما اجتاحت عام 2014 الأراضي الأوكرانية لشبه جزيرة القرم، ثم استولت عليها، بخصوص ذلك، تقول فيرونيكا جريم، وهي خبيرة اقتصادية من جامعة فريدريش ألكسندر إيرلانجن نورنبرج في إرلانجن بألمانيا، إن إغراء الطاقة الروسية الرخيصة قد ثبتت قوته الشديدة في الماضي، ولكن قد تختلف الأمور هذه المرة، وتردف: "إن حربا تدور في الكواليس على أعتاب بلادنا، ومن الصعب تفادي اتخاذ إجراء "دفعت الحرب القادة السياسيين إلى إعادة النظر في خططهم للحصول على الطاقة، وهو ما قد تترتب عليه آثار عميقة على صعيد مجموعة من القضايا؛ تبعات تمتد من أزمة الغذاء المتنامية، لتطال الجهود العالمية لكبح انبعاثات غازات الدفيئة. وفي هذا المقال، تلقي دورية Nature الضوء على بعض الخيارات التي يواجهها العالم، فضلا عن التداعيات المحتملة التي قد تتكشف على مدى سنوات بل وعقود.

يكد الاقتصاد العالمي يجد طريقة إلى التعافي من أزمات التضخم وارتفاع أسعار مصادر الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وتسببت حرب روسيا على أوكرانيا في عرقلة التعافي الاقتصادي العالمي، وهو ما انعكس في زيادات ضخمة بأسعار مصادر الطاقة والمحاصيل الزراعية، خاصة بعد فرض عقوبات كثيرة، وقد أصدرت المفوضية الأوروبية خططا لخفض وارداتها من الغاز الروسي بنحو الثلثين، بحلول نهاية العام. وتعتمد تلك الاستراتيجية إلى حد كبير على زيادة واردات الغاز الطبيعي من خارج أوروبا، وليس من الواضح ما إذا كان بعض الدول في أوروبا سيتبع هذه الخطة، أم لا.

كذلك تعهد الرئيس الأمريكي جو بايدن في الخامس والعشرين من مارس الماضي بإرسال مزيد من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا. وقد وقعت ألمانيا بالفعل صفقة لاستيراد هذا الغاز من قطر، كما عقد مسؤولون أوروبيون محادثات مع اليابان وكوريا الجنوبية بشأن تغيير اتجاه واردات الغاز الطبيعي المسال التي كانت ستحصل عليها الدولتان في أحوال مغايرة.

وترمي خطة المفوضية إلى الاستعاضة عن 101.5 مليار متر مكعب من الغاز الروسي بحلول نهاية العام. وتشير الخطة إلى أن تعزيز الواردات إلى أوروبا من البلدان الأخرى قد ينجح في اقتطاع نسبة تبلغ تقريبا % 60 من إمدادات القارة من الغاز الروسي. ويحتمل أن تتأتى نسبة أخرى قوامها % 33 من الاتجاه إلى مصادر جديدة لتوليد الطاقة المتجددة، واتباع تدابير للمحافظة على الطاقة.

في ذلك الصدد، يقول سيمون تاجليابيترا، وهو خبير اقتصادي في مؤسسة «بروجيل»: "نحن بحاجة إلى مجموعة من الخيارات لاستبدال الغاز الروسي، وضمان تأمين الطاقة على المدى القصير" وتتضمن تلك الخيارات، حسب قوله، تكثيف واردات الغاز الطبيعي إلى أوروبا، عن زيادة استخدام محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم لضمان استمرار توافر الطاقة لإضاءة المنازل وتدفئتها في الشتاء المقبل.

ويضيف: "بعد ذلك، علينا حقا مضاعفة جهود التحول إلى الطاقة النظيفة." فضلا وقد بلغت أزمة الطاقة أحد صورها في ألمانيا التي تعتمد على روسيا في الحصول على ما يقرب من نصف احتياجها من الغاز الطبيعي والفحم، وأكثر من ثلث احتياجها من النفط. و يتمثل التحدي المباشر الذي تواجهه ألمانيا في تقليل اعتمادها على الغاز الطبيعي في قطاع توليد الطاقة، وهي مشكلة تزداد تعقيدا بسبب تراجع البلد عن إنتاج الطاقة النووية؛ إذ من المقرر إغلاق آخر ثلاث محطات نووية بها خلال العام الحالي.(توليفسون،، 2022)

المبحث الثاني: أثر الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصادات الاقليمية

تمهيد

انعكست تأثيرات الحرب حتى الآن على مختلف دول وأقاليم العالم، فقد أسهمت في ارتفاع نسب التضخم بصفة عامة مع الارتفاع الكبير في الأسعار، ودفع ذلك لتدخلات قوية من البنوك المركزية الكبرى حول العالم كبنك الاحتياط الفدرالي الأميركي، والبنك المركزي الأوروبي، ولتلعب هذه المؤسسات أدوارا جديدة، وهو ما يضعها في موقف شديد الصعوبة، وصاحب ذلك ممارسة الكثير من الضغوط على البنوك المركزية من أجل رفع أسعار الفائدة، لمواجهة ارتفاع نسب التضخم، لكن في الوقت ذاته، على مسؤولي البنوك المركزية الحذر كي لا تتسبب أسعار الفائدة المرتفعة في انخفاض النمو وإبطاء الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الاول: تأثير الحرب على طرفي النزاع وعلى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الاول: تأثير الحرب على الاقتصاد الروسي.

بلا شك سيتضرر الاقتصاد الروسي ماليا وتجاريا بصورة كبيرة نتيجة العقوبات الواسعة التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، واليابان، ويرى البعض أن الاقتصاد الروسي سينمو بمعدلات سلبية في عام 2022 تبلغ (-8%)، في حين يذهب آخرون للتأكيد على فقدان الناتج القومي الروسي ما مقداره 25% من قيمته مقارنة بالعام الماضي، وسيعاني ملايين الروس من سوء الأوضاع الاقتصادية، وسيزداد الأمر سوءا مع إطالة أمد الحرب واستمرار فرض العقوبات الغربية.

الخسائر الروسية

تعرضت روسيا لخسائر متنوعة من جراء تدخلها العسكري في أوكرانيا، وتنوعت هذه الخسائر بين بشرية (في العمليات القتالية، مع طول الفترة الزمنية للحرب وعدم القدرة على الحسم وصلابة المقاومة الأوكرانية، مدعومة بقوات وسلاح وخبرات غربية)، واقتصادية (بسبب كثافة العقوبات الغربية، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية.

بما فيها قطاع النفط والغاز، وتجميد الأرصدة، وانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات ووقف التعامل مع روسيا)، وسياسية (مع عزلة روسيا عن المجتمع الدولي؛ حيث تضررت صلات روسيا بالعالم الخارجي). وأضحت روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبان الحرب الباردة، وقطع التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وأغلق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، ومنع الرياضيون والفنانون والسياسيون الروس من المشاركة في العديد من الفعاليات، وكذلك حظرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم.

الفرع الثاني: تأثير الحرب على الاقتصاد الأوكراني.

هناك مخاوف كبيرة من عدم قدرة أوكرانيا على دفع ديونها الخارجية، وعلى الرغم من تفهم الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لصعوبات الموقف داخل أوكرانيا وتعاطفها الكبير معها، والذي سيجعلها لا تطالب بالديون المستحقة في هذه الظروف، ويختلف الأمر كلية مع المؤسسات المالية الخاصة من بنوك وصناديق استثمار خاصة، ولو أقدمت أوكرانيا على عدم دفع ديونها سيكون لذلك تبعات اقتصادية كبيرة، وسيمثل سابقة قد تجذب غيرها من الدول الناشئة للإقدام على عدم دفع ديونها بسبب الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

من ناحية أخرى، هناك تكلفة إعادة إعمار أوكرانيا، وعلى الرغم من استمرار القتال، وعدم معرفة متى يتوقف القتال، بدأ التفكير في سيناريو إعادة الإعمار، وقدر بعض الخبراء هذه التكلفة مبدئيا بما لا يقل عن 100 مليار دولار، ولم يذكر هؤلاء الخبراء من سيتحمل هذه التكلفة.

الخسائر الاوكرانية.

مع استمرار الحرب الروسية–الأوكرانية، تضخمت خسائر الاقتصاد الأوكراني؛ حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما لحقت بالبنية التحتية الأساسية من الطرق والجسور والموانئ أضرار كبيرة. فالحرب الروسية لم تستهدف تدمير المواقع العسكرية الأوكرانية فقط، بل أيضا الأهداف المدنية، كما جرى استهداف البنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا، وأغلقت معظم الموانئ والمطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها، كما أن كثيرا من الطرق والكباري إما تضررت أو دمرت.

وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل البحري، وحاولت الحكومة الأوكرانية استبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية إلى دول الجوار الأوروبي، قبل أن تحظر تصدير العديد من السلع الزراعية. وعلى الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي حاليا، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من البنية التحتية والمباني والأصول المادية الأخرى جرى تدميرها.

وقبل الحرب الروسية، بلغت الاحتياطيات النقدية لأوكرانيا 31 مليار دولار في العام 2021، لكن الحرب تسببت في دمار واسع النطاق للقدرة الإنتاجية لأوكرانيا، وتدهور تجارتها الخارجية، وتضاؤل قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، علاوة على زيادة تدهور الأوضاع المالية، وارتفاع الضغوط التضخمية في أوكرانيا مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمعادن، والانكماش الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 25 و35%، وفق صندوق النقد الدولي، وكذلك تصاعد فجوة التمويل الخارجي إلى نحو 5 مليارات دولار.

الفرع الثالث: اثر الحرب على الاتحاد الأوروبي.

يتمثل ذلك في الدعوات التب تخلص أوروبا من الاعتماد على الغاز الروسي قبل نهاية عام 2022 أوروبا ونتيجة اعتمادها الواسع على الغاز الروسي لن تستطيع وقف كل وارداتها منه بهذه السرعة، نعم ستنخفض الكميات الواردة من روسيا لكنها لن تتوقف في المستقبل القريب، البنية التحتية الأوروبية غير مهيأة لاستخدام الغاز المسيل البديل للغاز الروسي والذي سيصلها عبر سفن ضخمة وتغيير البنية التحتية لا يمكن أن يحدث سريعا، وسيأخذ وقتا طويلا. (الشافي، 2022)

المطلب الثاني: اثر الحرب الروسية على أمريكا والصين.

الفرع الأول: اثر الحرب الروسية على أمريكا.

سينعكس التقارب السياسي والأمني بين الولايات المتحدة وأوروبا كما ظهر في تنسيق ردود الأفعال على الغزو الروسي، على الجانب الاقتصادي من علاقات الجانبين، كما سنشهد في الوقت ذاته تعميق التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأوروبية، وستتجه دولها لتكون أكثر اعتمادا على بعضها بعضا من ناحية، ومن ناحية أخرى ستعمق أوروبا علاقاتها الاقتصادية مع أميركا، و أتوقع أن ترحب الكثير من دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية بالانقسام بين معسكر روسيا والصين، ومعسكر أوروبا وأميركا، حيث يسمح ذلك لها المناورة والحصول على بعض المنافع من المعسكرين المتنافسين علاقات الجانبين، كما سنشهد في الوقت ذاته تعميق التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأوروبية، وستتجه دولها لتكون أكثر اعتمادا على بعضها بعضا من ناحية، ومن ناحية أخرى ستعمق أوروبا علاقاتها الاقتصادية مع أميركا و أتوقع أن ترحب الكثير من دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية بالانقسام بين معسكر روسيا والصين، ومعسكر أوروبا وأميركا، حيث يسمح ذلك لها بالمناورة والحصول على بعض المنافع من المعسكرين المتنافسين، سينعكس التقارب السياسي والأمني بين الولايات المتحدة وأوروبا كما ظهر في تنسيق ردود الأفعال على الغزو الروسي، على الجانب الاقتصادي.

الفرع الثاني: اثر الحرب الروسية على الصين.

إن الحرب تجري بعيدا عن الصين جغرافيا، لكن هناك تبعات اقتصادية تمس اقتصادها الضخم، حيث وضعت الحرب الصين في موقف شديد الصعوبة والحساسية نظرا للكثير من الاعتبارات السياسية والجيوإستراتيجية، فلزم عليها الحفاظ على علاقتها المتينة الولايات المتحدة، بروسيا في وقت لا يمكن أن تخاطر فيه بمصالحها الاقتصادية الضخمة مع أوروبا أو كما تتأثر الصين، التي تعد أكبر مستورد لموارد الطاقة من غاز ونفط، من ارتفاع الأسعار الكبير ولم تتأثر واردات الصين من موارد الطاقة الروسية، كما لم تتأثر علاقتها الضخمة الاقتصادية والاستثمارية مع الغرب. وقد يجعل ذلك الصين أحد الأطراف التي قد تخرج مستفيدة من الحرب على أوكرانيا، خاصة مع زيادة ثقة الدول الأفريقية والآسيوية في قوتها واستقرارها، كما أن دول الخليج ينظر لها كشريك شديد الأهمية في القطاع المالي وكوجهة مضمونة للاستثمارات المالية الضخمة.

على المدى القصير تعاني الصين من ارتفاع أسعار الطاقة، لكن أيضا سترتفع أسعار كل المواد المصنعة في الصين وتصدر لبقية دول العالم في الوقت ذاته، وعلى المدى القصير لا أظن أن الدولار سيتضرر مركزه العالمي كأكثر العملات ثقة واستخداما في المعاملات بين الدول، فأغلب البنوك المركزية حول العالم لديها ثقة كبيرة في الدولار، ومن هنا تضع احتياطاتها الضخمة بالدولار.

ولو فكرت عدة دول في التخلي عن الدولار، سيتم ذلك بصوة مستقبلية على المدى البعيد، حيث من الصعوبة تبني هذه الاستراتيجية على الفور، وقد يتأثر الدولار منها قليلا في المستقبل، وهناك رغبة من دول كالصين وروسيا والهند في تقليل الاعتماد على الدولار في المعاملات التجارية، وبالفعل ترتب الهند والصين لتحويل التجارة بينهما إلى الروبية الهندية واليوان الصيني.

لكن ذلك سيستغرق فترات طويلة حتى يتم تطبيقه على أرض الواقع، ومنبع الثقة في الدولار يجيء من الثقة الكبيرة في الاقتصاد الأميركي وحجم وتنوع مؤسساته المالية بصورة تندر في أي دولة أخرى، لذا فوضعية الدولار لن تتغير سريعا كما يحلم البعض، وحتى اليوم لا يوجد منافس للدولار بين عملات العالم يمكن له أن يصبح بديلا في أي وقت قريب. (مزارعي، 2022)

المطلب الثالث: أثر الحرب الروسية على شمال افريقيا والجزائر

تتجلى أهمية القارة الإفريقية في عدة جوانب، وذلك لأنها قارة ليست كغيرها من القارات وتمتلك أهمية استراتيجية بالنسبة للكثير من الدول الكبرى في العالم تبلغ مساحة القارة السمراء 2-30 مليون كيلومتر مربع أي 6% من مساحة سطح الكرة الأرضية الاجمالي فهنالك 54 دولة تقع ضمن نطاق هذه القارة، أما عدد سكانها فيبلغ 1.5 مليار نسمة حسب إحصائيات عام 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى2.4 مليار نسمة في علم 2025، يتكلم سكان القارة الأفريقية أكثر من 2000 لغة مما يعني أيضا أنها قارة فيها تنوع ثقافي كبير، أما على المستوى الاقتصادي فيقع ضمن القارة الإفريقية 6 من أسرع 20 مدينة نموا في العالم و3 لأسرع اقتصادات نموا على مستوى العالم فجمهورية مصر هي رابع أسرع اقتصاد بنسبة 3.55%، إلا أن ذلك لا يعني أنها ضد الصدمات، فالقارة الإفريقية تتأثر بالصدمات الخارجية والأزمات الدولية حالها حال الكثير من الدول إن لم يكن أثر الصدمات عليها أكبر بسبب كثافتها السكانية واحتياجاتها المستمرة وفر الكثير من دولها (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

الفرع الاول: اثر الحرب الروسية على دول شمال أفريقيا.

بما أن أثر الازمة الروسية الاوكرانية لم يكن فقط محدود على الدولتين صاحبتي الشأن فإن القارة الإفريقية بأهميتها ونقلها السياسي تاثرت أيضا بهذه الأزمة. والكثافة السكانية للقارة السمراء تجعل منها سوق للكثير من السلع التي تصدرها الدول الكبرى. وتعتمد 23 دولة من دول القارة الإفريقية على استيراد العديد من السلع الأساسية من روسيا وأوكرانيا من أهمها القمح، وعلينا أن لا ننسى أن للأزمة أثر على تكاليف النقل لهذه السلع وأسعارها حيث ارتفاع أسعار الخير من الاحتمالات الواردة بشكل كبير في كثير من الدول ليس فقط في القارة الإفريقية بل أيضا في الشرق الأوسط.

وبحسب تقرير صدر عن موقع Cilprice الأمريكي فإن القارة الإفريقية هي القارة التي من المتوقع أن تكون الأكثر تأثرا بالعزو الروسي لأوكرانيا، والسبب أن أسعار السلع سترتفع بشكل كبير وبالتحديد السلع الغذائية مما يضع القارة الإفريقية التي عانت منذ عقود من أزمة غذائية في وضع صعب، من جانب آخر فإن أسعار الأسمدة سترتفع وسيزيد ذلك من سوء الوضع في أفريقيا فهدالك عقوبات مفروضة على روسيا وبيلاروسيا وهما المصدر الثاني والثالث للبوتاس على مستوى العالم الشيء الذي أدى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السماد منذ عام 2008، ويعني ارتفاع أسعار السماد انخفاض مستويات استهلاكها واستخدامها في القارة الإفريقية مما يؤدي إلى انخفاض محاصيل كل من الأرز والذرة بمقدار الثالث في هذا العام، وبالطبع هنالك دول إفريقية أكثر عرضة للآثار الاقتصادية السلبية بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية من غيرها، فالدول التي تستهلك القمح بكميات كبيرة ستتأثر أكثر من غيرها، ومثال على تلك مصر، ذات الشيء ينطبق على الدول الأفريقية الأكثر استيرادا للنقط مثل كينيا والتي تأثرها بارتفاع أسعار النفط سيكون أكثر من غيرها وذلك لأنها تستورد النفط من دولة تتعرض لكم كبير من العقوبات بسبب غزوها للأراضي الأوكرانية، و بالعودة إلى مصر، نرى أن مصر اتخذت موقفا من شأنه المحافظة على مصالحها مع الطرفين، فعلى الرغم من أن مصر صوتت لصالح قرار جمعية الأمم المتحدة المرتبط بانسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية إلا أنها قامت بإصدار بيان يتعلق بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا واصفة هذه العقوبات على أنها منهج وطريقة "خارج إطار آليات النظام الدولي متعدد الأطراف" ودعت للنظر في حلول دبلوماسية، كل هذا يقودنا لحقيقة أن المصالح هي التي تحكم في عالم السياسة، فهنالك عدة مصالح لمصر مع أطراف المباشرة وغير المباشرة، في المصالح الاستراتيجية التي تجمع كل من القاهرة والولايات المتحدة الأمريكية من الصعب التغاضي عنها حيث تعد أميركا القاهرة شريك مهم في الشرق الاوسط وتأمل مصر أن تصبح مركز التصدير الغاز لدول الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا ، أما فيما يتعلق بالفسح، فإن مصر هي أكبر مستورد للقمح على مستوى العالم وبالتالي فإنها بحاجة لإبقاء علاقات جيدة ومستقرة مع كل من روسيا وأوكرانيا، الدولتين الأكثر تصديرا للقمح ويلبيان حاجات الكثير من دول العالم، أما فيما يتعلق بالقطاع السياحي، فالكثير من الرحلات السياحية الأوكرانية المتوجهة إلى مصر قد تأثرت سلبا بالأزمة الروسية الأوكرانية، فبحسب مجلة فوريس فإن السياح القادمين من روسيا وأوكرانيا يشكلون ثلث أعداد السياح القادمين إلى مصر عما يعني أن الركود في القطاع السياحي المصري شيء لا يمكن تقاتيه والتي سوتر بالمقابل على معدلات تشغيل الكثير من المرافق والمنتجعات السياحية، وكان لإلغاء الكثير من رحلات الطيران الروسية المتجهة إلى مصر أثر سلبي على القطاع السياحي حيث تصل هذه الآثار إلى ما يقارب إلى 60٪ .

تعتبر دول شمال إفريقيا الأكثر تأثرا حيث صرح عمرو عدلي الخبير الاقتصادي المصري والباحث بمعهد كارنيغي إن الحرب أثرت سلباً على اقتصادات الكثير من دول شمال إفريقيا بشكل إساسي، "لأنها دول كثيفة السكان وتعتمد على الواردات الروسية والأوكرانية وخصوصاً المواد الغذائية مثل الحبوب أو الزيوت، ما أثر على الأسعار أولاً ثم أثر على الإمدادات لاحقاً، هذا إلى جانب معاناة هذه الدول من موجة جفاف".

ويقول الخبير الاقتصادي المصري إن الوقود أيضاً يشكل مشكلة لهذه الدول وله تأثير شديد عليها، "فالعقوبات المستمرة على روسيا خاصة ما يتعلق بالبترول والغاز خلق حالة من عدم اليقين، ما يؤدي لزيادة العجز في الموازين التجارية لهذه الدول وهي ظروف مرشحة للاستمرار، ما يعني أن هذه الصدمات الاقتصادية سيكون لها تأثير سلبي على مستوردي الوقود والغذاء خصوصاً الدول العربية".

يتفق معه في ذلك الدكتور عبد الخالق التهامي أستاذ الاقتصاد بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالمغرب الذي أشار إلى أن أغلب بلدان شمال إفريقيا تواجه ارتفاعاً في أسعار الطاقة بالأساس وتحديداً الغاز والبترول، خاصة وأن المغرب مستورد للطاقة ولا ينتجها، وبالتالي تأثر كثيراً بارتفاع أسعارها، ما أثر على جميع القطاعات تقريباً"، بحسب ما حوار مع DW عربية.

أما صغير صالحي خبير التنمية التونسي فيرى أن القطاعات الأكثر تضرراً في بلاده هما قطاعي الطاقة والحبوب، "فتونس تستورد تقريباً 82 بالمائة من حاجتها للحبوب من أوكرانيا بالأساس وبنسبة قليلة من روسيا"، مضيفاً أن "قطاع الطاقة ارتفعت الأسعار فيه بشكل غير مسبوق، خاصة وأن تونس تستورد جزءا من نفطها من دول آسيا الصغرى وتمر الشحنات بالبحر الأسود وهناك صعوبات في مرور ناقلات النفط إضافة لارتفاع أسعار النفط عالميا".

إن الضغط المجتمعي والاقتصادي حاصل بشدة بسبب الحرب ممثلاً في معدلات تضخم بالغة الارتفاع في مصر تقترب مما كانت عليه في 2017 و أيضاً تقترب مما كانت عليه في الثمانينات "وهي أعلى فترة سجلت فيها مصر تضخم حيث كان المعدل الرسمي يتجاوز 30 بالمائة، فيما يدور الحديث اليوم عن معدل بين 25 و 26 بالمائة وفي الأغلب بحساب آخر سنجد أنه أعلى من ذلك بكثير".

وأضاف أن التضخم يعني انخفاض في القدرة الشرائية وانخفاض في الدخول الحقيقية بالتالي القاعدة العريضة من المصريين متأثرة بشدة "خاصة وأن جزءاَ كبيرا منهم بما يصل إلى ثلث الأسر تقريباً تنفق ما يزيد عن 50 بالمائة من دخولها على المواد الأساسية فقط، بالتالي هناك ضغط شديد على القاعدة العريضة من الشعب وهذا يترجم بدوره إلى عجز في الموازنة لأن الدولة تتجه إلى توسيع أوجه الدعم الغذائي على سبيل المثال، ما سيكون له أثر إجمالي سلبي على اقتصاد الدولة".

ويشير الدكتور عمرو عادلي إلى أن الحرب أثرت سلباً على ميزان التجارة لدول شمال إفريقيا وأيضاً على فرص النفاذ للاستدانة لسد الفجوات التمويلية، "ومصر من الدول التي تأثرت بشدة بهذا الأمر وإن كان الموضوع ليس متعلقا فقط بالحرب بالضرورة، فمثلاً أضر رفع سعر الفائدة على الدولار بالعديد من الأسواق الناشئة ومنها مصر، كما أن جزءاَ من الاضطراب في أسواق المال يرجع إلى الصعوبات التي يواجهها استيراد المواد الأولية وهو أمر مرتبط بالتوتر الدولي مع روسيا والتوتر مع الصين وغيرها". (المعايطة، 2022، صفحة 50، 53)

الفرع الثاني: أثر الحرب الروسية على الجزائر

رغم بُعد الجزائر بآلاف الكيلومترات عن ساحة المعركة الجارية في الشرق الأوروبي بين روسيا وأوكرانيا، إلا أنها وجدت نفسها معنية بتأثيرات صراع كانت لا ترغب أن توجد لها صلة به، بالنظر إلى علاقاتها الجيدة مع كلا البلدَين، حتى إن كانت الكفّة تميل أكثر لصالح موسكو.

ولن تستطيع الجزائر التي ترفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في دبلوماسيتها أن تكون بعيدة عن الأزمة الأوكرانية، بالنظر إلى تأثيرات هذه الحرب على جانبها الاقتصادي وأمنها الغذائي، إضافة إلى وضعية رعاياها المقيمين هناك، وفي مقدمتهم الطلبة.

أدّى التدخل الروسي العسكري في أوكرانيا إلى تجاوز أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل، فقد بلغ خام برنت الاثنين عتبة 105 دولارات، وقفز صبيحة الأربعاء إلى 111 دولارًا للبرميل، وهو ما يعني أن سعر النفط الجزائري "صحارى الجزائر" قد تجاوز ذلك بدولار أو دولارَين، وفي الجزائر، البلد الذي تشكّل عائدات النفط 95% من اقتصاده، يمثّل هذا الارتفاع أمرًا إيجابيًّا من شأنه المساهمة في جعل الميزان التجاري إيجابيًّا، والتمكن من تغطية العجز المسجّل في الميزانية.

لن تستفيد الجزائر فقط من ارتفاع عائدات البترول، بل إن ربحها الكبير سيكون من عائدات الغاز ووفق إحصاءات شهر يناير/ كانون الثاني، تنتج الجزائر يوميًّا 982 ألف برميل من النفط ضمن تكتُّل أوبك بلاس، لكن قدراتها الإنتاجية تقدَّر بـ 1.1 مليون برميل يوميًّا.

ورغم أن الإنتاج الجزائري من البترول ليس بذلك الحجم الذي يحوزه شركاؤها في أوبك كالسعودية وإيران وفنزويلا، إلا أن الأسعار الملتهبة الحالية تجعل إدارة الرئيس عبد المجيد تبون في راحة مالية العام الجاري في حال ما استمرَّ الوضع كما هو الآن، كونه سيسهّل عليها تنفيذ برنامجها الاجتماعي.

ويتمثّل هذا البرنامج في رفع أجور الموظفين الحكوميين البالغ عددهم أكثر من مليونَيْ عامل، وتنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية في مقدمتها ميناء الحمدانية بولاية تيبازة، الذي سيكون همزة وصل تجارية بين أوروبا وأفريقيا، عبر ربطه بالطريق العابر للصحراء الذي يربط بين 6 دول أفريقية.

ولن تستفيد الجزائر فقط من ارتفاع عائدات البترول، بل إن ربحها الكبير سيكون من عائدات الغاز حيث تعدّ سابع مصدر له في العالم، فقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بنحو 34%، في ظل مخاوف المستثمرين من تأثُّر إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا بالأوضاع المرتبطة بأوكرانيا وقفزت العقود الآجلة للغاز في مستهلّ التعاملات بنسبة 34% إلى 1454 دولارًا لكل ألف متر مكعب من الغاز، لكن تأثير الحرب في أوكرانيا على الجزائر لا يقتصر على العائدات النفطية فقط، بالنظر إلى أنها أصبحت المرشح الأول لتموين الأوروبيين في حال توقّفت إمدادات الغاز الروسي نحوهم.

اللجوء إلى الغاز الجزائري كان منذ البداية ضمن خطط الإنقاذ التي وضعها الغرب لمواجهة روسيا وتزوّد الجزائر إيطاليا عبر خط الأنابيب عبر المتوسط "ترانسميد" الذي يمتدّ بطول ألفي كيلومتر ويمرُّ عبر تونس، وفق عقد تمَّ تجديده عام 2019، ويمتدُّ 10 سنوات، حيث تعدّ الجزائر اليوم ثاني أكبر مصدّر للغاز إلى إيطاليا بعد روسيا التي تلبّي 45% من طلبات روما من الغاز وتبلغ قدرة نقل أنبوب الغاز "ترانسميد" 32 مليار متر مكعب سنويًّا، لكنه يبقى غير مستغلّ بالكامل في الوقت الحالي، إذ لا تصدّر الجزائر سوى 22 مليار متر مكعب عبره نحو إيطاليا، بالنظر إلى أن روما تلبّي حاجاتها الأخرى من الغاز الروسي.

ومن حيث المبدأ، لا تعارض الجزائر مساعدة أوروبا في محنتها الطاقوية، إذ قال الرئيس المدير العام لسوناطراك توفيق حكار، إن بلاده "ممّون غاز موثوق بالنسبة إلى السوق الأوروبية، وهي مستعدة لدعم شركائها على المدى البعيد في حال تأزّم الوضع"، وأكّد حكار أن سوناطراك "تتوفر على قدرات تصدير غير مستغلة عبر أنبوب "ترانسميد"" الرابط بين الجزائر وإيطاليا مرورًا بتونس، والتي يمكن أن تُستغل في "زيادة الكميات نحو أوروبا". وأوضح أن الغاز الجزائري يمكن أن يصل إلى دول ليست مربوطة بأنبوبَي الغاز، من خلال الغاز المسال المنقول في سفن، وهو الذي تعمل سوناطراك على توسيع نطاق بيعه إلى دول أخرى خارج زبائنها التقليديين، وبالنسبة إلى حكار، فإن أوروبا هي "السوق الطبيعية والمفضلة" بالنسبة إلى الجزائر التي تساهم حاليًّا بـ 11% من احتياجات أوروبا إلى الغاز.

تخطط الجزائر لاستثمار 40 مليار دولار بين عامَي 2022 و2026 في استكشافات النفط والإنتاج والتكرير، وكذلك استكشاف الغاز واستخراجه وسبق لموقع "يورو نيوز" أن أشار إلى أن الغرب يفكر في اللجوء إلى الجزائر، كونها تستطيع تزويد أوروبا عبر 3 أنابيب للغاز، الأول هو خط الأنابيب عبر المتوسط "ترانسميد"، الثاني هو خط أنبوب "ميد غاز" الذي يربط ميناء بني صاف غرب الجزائر بألميريا الإسبانية، الذي تمَّ تشغيله عام 2010، وتبلغ طاقته الحالية 10 مليارات متر مكعب، وتقول الجزائر إنها قادرة على رفع طاقته إلى 14 مليار متر مكعب سنويًّا.

أما الخط الثالث فهو مشروع قديم يحاول الناتو إحياءه، ويتمثل في أنبوب "ميدكات" الذي يربط الجزائر بإسبانيا وفرنسا من خلال مناطق كاتالونيا وميدي بيرينيه، هذا دون نسيان خط الأنبوب المغربي الرابط بين الجزائر ومدريد مرورًا بالمغرب، والذي تمَّ وقف العمل به مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ضمن إجراءات الجزائر المتعلقة بقطع العلاقات مع الرباط. (سجال، 2022)

خلاصة الفصل الاول

ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل أن تَعقيد وتداخل الصراعات بين القوى العظمى، كان نِتاج تأرجح توازن القوى الدولي على حساب تراجع نسبي في قوة الولايات المتحدة، ناهيك على الماضي التاريخي للأزمة، بإعتبارها قضية حدود وهوية، وهذا ما ضاعف شكوك وقلق الجانب الروسي و تحركه عسكريا لتحقيق استراتيجياته المتضاربة مع أوكرانيا وأمريكا واوروبا، فالاستراتيجية الخارجية الروسية التي تسعى لخلق قوةٍ نسبية لها في منطقتها يعتبر مأزقا أمنيا للغرب، والعكس إذ إن بتعزيز تواجد الناتو في أوكرانيا يعتبر مأزقًا أمنيًا لروسيا، وبهذا فإن أوكرانيا واقعةٌ ضحية صراع مصالح نفوذ بين قوى عظمى.

يمكن القول بأن حرب أوكرانيا تمثل نهاية نظام القطب الواحد الدولي وبداية أنظمة محلية وإقليمية تتمحور حول عالَم متعدد الأقطاب، وفي هذا التحول الكبير ستمر المنطقة والعالم باضطرابات جديدة مختلفة في نسب التأثير من إقليم إلى أخر.

الفصل الثاني

تمهيد

تعد سلسلة التوريد العالمية؛ المسار غير المرئي عادة للتصنيع، والنقل، والخدمات اللوجستية، والتي تمثل شريان أساسي ينقل البضائع والمواد من أماكن إنتاجها إلى أسواق السلع والمنتجات، ولقد تعرضت هذه السلسلة الهامة تاريخيا للعديد من الهزات التي أدت إلى تعطلها، أو توقفها، أو حتى إبطاء مسارها، وذلك بسبب عوامل جغرافية وجيوسياسية كثيرة؛ كان من أهمها في العقود الماضية؛ "الحروب العالمية" التي عصفت في أوروبا، و"التوترات العسكرية والمنية" والتي عصفت في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، ناهيك عن أزمات اقتصادية متتالية.

كما واجهت سلسلة التوريد في الفترة الممتدة بين عامي 2022 – 2020، تحديات جديدة من نوعها كان أهمها أزمة انتشار وباء كوفيد-19، والتي بدأت من الصين والتي تعد ثاني أكبر مورد عالمي، وانتهاء بكل دول العالم؛ حتى تلك التي ال تملك اقتصاديات عالمية مفتوحة؛ كما في دول العالم المتقدم، ناهيك عن الأزمة الأوكرانية؛ التي فاقمت بظلها أزمة سلاسل توريد الغاز، والنفط ، و السلع الاستراتيجية؛ كالقمح من تلك المنطقة إلى مناطق العالم.

كما هو معروف فإن أزمة كوفيد – 19 التي بدأت فعليا في عام 2020؛ فأبطأت أداء وفعالية سلاسل التوريد العالمية، مع جنوح العديد من المنتجين الناقلين، والموريدن إلى إرسال شحنات؛ ليتم سن ضوابط خروج، ودخول من تلك الدول، وضوابط سالمة واضحة ومقننة، لتلك السلاسل.

وبهذا فقد عاشت التجارة العالمية أسوء أيامها مع انخفاض مستوياتها إلى أدنى الأرقام، فعلى سبيل المثال، و لفهم أوسع آثار هذه الأزمة، بحلول منتصف عام 2021 حيث أصبحت الموانئ الأمريكية الرئيسة مغمورة بكميات هائلة من البضائع الواردة؛ وكان موظفو المحطة يفتقرون إلى النطاق الترددي لمعالجة الشحنات؛ مما أدى إلى إطالة أوقات الانتظار فبدأت سفن الحاويات التوقف خارج الموانئ لأيام، أو أسابيع. وحين انتشر هذا الارتفاع في الداخل؛ كافحت خدمات السكك الحديدية، والشاحنات؛ الحمل المتزايد جنب ا إلى جنب مع نقص العمالة كانت صناعة النقل بالشاحنات الأمريكية تعاني فعليا من نقص في عدد السائقين قبل انتشار الوباء، ومن معدل دوران مرتفع ومن تعويضات منخفضة؛ على الرغم من وجود حاويات شحن كافية للتعامل مع الاحتياجات العالمية، وعلى هدا الاساس سنحاول في هدا الفصل التطرق إلى أزمة سلاسل التوريد وتداعياتها على عينة من القطاعات.

المبحث الأول: مفهوم سلاسل التوريد والعوامل التي أدت إلى إختلالها

مما لا شك فيه أن الازمة الأوكرانية نالت اهتمامات العالم ،حيث انها أصبحت تولى أهمية قصوي ودليل ذلك هو التناسي المبكر للجائحة كوفيد 19، وما ستحدثه من خراب مستقبلي في اقتصاد الدول وخاصة النامية ، وكذلك العقوبات المفروضة علي روسيا وكذلك حالة الطوارئ التي اعلنها الاتحاد الأوروبي حيال هذه الازمة مما يوحي ان الازمة الأوكرانية أعادت السرد للعلاقات الدولية بعدما كان في طي النسيان مدة من الزمن في السياسة الدولية، حيث أن معايير القوة في العلاقات الدولية تتمثل في ثلاثة أشياء وهي التحكم في الفواعل والتحكم في الاحداث والتحكم في الموارد وقنوات وسلاسل التوريد، وهو ما تذهب له الازمة الأوكرانية الأن حيث ان كل دولة أو قطب يحاول الريادة من زاويته الواضحة، فالقطب الروسي يحاول الرؤية من خلال فرض جدار عازل علي الغرب وهو ما يحدث في أوكرانيا وهو الذي تعتبره روسيا تماشيا مع توصيات الاوراسية الجديدة تقابله الزاوية الامريكية التي تحاول وضع عيون لها في جميع أقطار العالم.

المطلب الاول: مفهوم بسلاسل التوريد أهميتها

الفرع الأول: التعريف بسلاسل التوريد

سلاسل الإمداد هي خطوط التجميع التي تسلم السلع لأغراض الاستهلاك النهائي وهي عبارة عن شبكة التي تربط بين أطراف العالم بل كل أطرافه من حيث محاولة صنع منتج وحتى وصوله للمحلات والمستهلكين فهي تضمن الموردين وكافة المنتجات لمحاولة مساعدة الشركات والجماعات المسئولة عن ذلك المنتج وما يضمن تسويقه، فسلاسل الإمداد عبارة عن شريان الحياة بالنسبة للعالم والمرة الأرضية جميعها على اعتبار أنها وسيلة مهمة جدا لعمليات النقل والتفريغ والشحن والبيع والتبادل التجاري لأنها ببساطة عبارة عن كل نوع من أنواع النقل سواء بحري أو بري بكل أشكاله من طرق وموانئ والتي تعمل على نقل المواد الخام من أماكنها للمصانع والشركات والموردين وكذلك الصناع وتعمل على نقلهم بعد عملية التصنيع حول العالم من دولة لأخرى سواء سلع أساسية غذائية أو سلع كمالية وكذلك المنتجات الالكترونية لحدوث خلل واحد في سلاسل الإمداد يضاعف الخسارة وذلك بسبب أن سلاسل الإمداد عبارة عن عمليات مترابطة ومتسلسلة مع بعضها بشكل كبير فعند حدوث عطل أو خلل في مرحلة معينة يؤثر بالفعل على باقي المراحل الأخرى، ويمكن عرض خطوات سلاسل الإمداد في عدة نقاط مختصرة وهي تبدأ تلك السلسة من تسليم المورد الخام إلى الشركة المصنعة وتنتهي بتسليم المنتج النهائي إلى المستهلك النهائي وتعمل الشركات على تطوير في عمليات سلاسل الإمداد لتقليل التكليف ومن أجل البقاء المنافسة في مجال سوق الأعمال.

الفرع الثاني: أهمية سلاسل التوريد

تكمن أهمية سلاسل الإمداد في انخفاض تكليف عمليات النقل والشحن من خلال عملية دورة انتاج وتصدير السبع بشكل أسرع، تسهيل عملية التصنيع المعقدة خصوصا الشركات التي تستخدم الكثير من الأجزاء المكونة، تسهيل عمليات التصنيع وخاصة الآلات والمعدات المعقدة وكذلك الصناعات الإلكترونية والتي تحتاج إلى العديد من الأجزاء والمكونات من مختلف دول العالم، سهولة وصول البضائع والمواد الخام بشكل سريع، بشكل كبير فعند حدوث عطل أو خلل في مرحلة معينة يؤثر بالفعل على باقي المراحل الأخرى،

ويمكن عرض خطوات سلاسل الإمداد في عدة نقاط مختصرة وهي تبدأ تلك السلسة من تسليم المورد الخام إلى الشركة المصنعة وتنتهي بتسليم المنتج النهائي إلى المستهلك النهائي وتعمل الشركات على تطوير في عمليات سلاسل الإمداد لتقليل التكليف ومن أجل البقاء المنافسة في مجال سوق الأعمال، عدم وجود نقص في المواد التي يتم تصنيعها أو حتى عمليات التبادل التجاري، تثبيت عمليات الإنتاج والاسعار لتوافر المنتجات بشكل مستمر ويمكن عرض خكة سلاسل الإمداد عند عمليات التسليم من خلال الآتي ومنها جهات التوريد، جهات التخزين، جهات العرض، جهات التسويق، جهات الدفع، جهات التجهيز، جهات التوصيل، جهات الدعم. (خليفة، 2023)

المطلب الثاني: نشأة وتطور سلاسل التوريد

إن ظهور مصطلح "الإمداد" الأول كان بظهور المنظمات العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية؛ على شكل أسطول إمداد، وتأمين متطلبات الجنود أثناء الحرب، وتزويدهم بكل ما يحتاج ونه من معدات في الوقت، والشكل المناسبين من خلال حفظها، وتخزينها، وإيصالها بطريقة ملائمة تسمح بالمحافظة على قدرة المواجهة، وخوض المعركة بصفة مستمرة، ثم انتقل هذا المفهوم لعمل كوسيلة للتعبير عن نوعية متميزة من الخدمات، والسلع المقدمة من طرف المؤسسة؛ حيث استخدم مصطلح "إدارة سلاسل الإمداد" الأول مرة عام 1982م على يد "كايث أوليفر"؛ والذي كان مستشار بريطاني متخصصا في العلوم اللوجيستية؛ وذلك في مقابلة مع "صحيفة الفايننشال تايمز"، على الرغم من حداثة الفكرة، إلا أنها استحوذت على كثير من الاهتمام من قِبل الأكاديميين ورجال الأعمال فيما بعد.

بناء على ما سبق يمكن تقسيم مراحل ظهور، وتطور إدارة سلسلة التوريد إلى:

المرحلة التمهيدية 1939-1957:

تميزت باستعمال مصطلح الإمداد اللوجستيك(في الميدان العسكري، والذي يركز على كيفيات، و طرق النقل المادي للمستلزمات، والمعدات الحربية بالإضافة إلى الأفراد.

مرحلة الظهور 1958-1990:

كانت نتيجة تعاظم حدة المنافسة، وتنوع مجالاتها؛ من حيث السعر، والجودة، وخدمات ما بعد البيع فظهرت العديد من الأفكار على شكل مساهمات بهدف دراسة العلاقات مع الموردين، والزبائن، وسبل التحكم بها؛ من أجل تخفيض الأسعار، وخاصة تلك المتعلقة بتكاليف النقل، والتخزين.

مرحلة التطور 1991-2000:

تميزت هذه المرحلة بالفصل بين مفهومي الإمداد، والتوريد باعتبار أن الإمداد يهتم بعمليات التموين، والنقل، والتوزيع المادي في حين تهتم إدارة سلسلة التوريد بالإضافة إلى الإمداد إلى التدفقات الناشئة عن العالقات بين أطراف، ومكونات السلسلة.

مرحلة النضوج ما بعد 2001:

تركز اهتمام هذه المرحلة على سبل إدارة علاقات مستدامة بين شركاء سلسلة التوريد عن طريق بناء شبكة متكاملة داخليا وخارجيا تعمل في إطار تعاون وتنسيق عمليات التخطيط و التنفيذ والمراقبة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقييم أداء السلسلة كمدخل لتحسين الأداء. (خنصال، 2019_2020، صفحة 6)

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى إختلال سلاسل التوريد

لقد اجبر كوفيد 19 المصانع حول العالم على التوقف مما تسبب في إبطاء عملية الانتاج والذي بدوره إلى توليد ضغط مباشر على سلاسل الامدادات التجارية والامدادات العالمية والتي تحافظ عادة على تزويد الدول بمختلف السلع والحاجات الاساسية، ومع انتشار الوباء امتدت القيود المفروضة على تصدير الامدادات الطبية الاساسية اضافة الى تهديد تجارة الاغذية بعد فرض بعض الدول القيود على صادرات الارز مثل الفيتنام والقيود التي فرضتها روسيا على تصدير القمح والحبوب، مما تسبب بأزمة في سلاسل المداد السلع الأساسية التي يعتمد عليها مليارات البشر ونظرا التعقد سلسلة التوريد الى حد كبير بسبب العلاقة المتداخلة والمتبادلة نظرا لاعتمادها على العديد من العوامل فان المشكلة في ان سلاسل التوريد ضمن عصر العولمة ليست متنوعة بما يكفي وهذا ما ادراك العالم تبعاته من خلال الأزمات الأخيرة ، حيث يتركز الانتاج سلع معين بشكل كبير في نطاق دولة معينة أو مدينة وشركة واحدة وهذا ما يزيد من حدة التقلبات والمخاطر ما يطرح مشكلة عدم تنويع سلاسل التوريد

الخدمات اللوجستية:

على مدى العقدين الماضيين تم بناء المخططات اللوجستية التجارة العالمية على أساس النقل غير المكالف وكان لكل من أزمة كوفيه 19 والحرب الروسية الأكرانية الأمور المشترك في التضخم أسعار النقل من خلال: (نافع، 2022)

إرتفاع تكاليف النقل البحري الحاويات:

فمن مفرزات الاختناق الاقتصادي كانت السفن في المستودعات لفترة زمنية أكبر قبل التحول إلى الموانئ وتفريغ البضائع

إرتفاع تكاليف النقل البري:

وقد كان أكبر تضرر من جراء الحرب الروسية الاكرانية في ظل توقف مشروع الصين طريق الحرير في ظل أزمة الحرب.

دور آزمة كوفيد، 19 و الحرب الروسية الأوكرانية:

كان الانخفاض في معدلات النمو العالمي نتيجة التدابير الصحية الأثر المباشر على حدوث صدمة في سوق الطاقة نتيجة انخفاض الطلب العالمي والدي صنف كأكبر انخفاض في الطلب العالمي وأعنف في التاريخ الاقتصادي يتعرض سوق الغذاء في العالم الى مخاطر

تتعلق بانتقال آثار الحرب الروسية الاكرانية من خلال قناة الواردات والتي تتركز في الشريك التجاري الأوربي الذي بدوره مرشح الى ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية المتعلقة بالضغوط التي فرضتها روسيا والتي تمثل37 بالمئة من تجارتها.

و تعتبر كل من سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية عصب التجارة الدولية وتتوقف الاسعار العالمية للغذاء على مدى توفر المدخلات الأساسية وخدمات النقل في ظل المتاح اقتصادات الاول على بعضها البعض والتركز في بعض المناطق ما يزيد من مخاطر استعمال الغناء كسلاح وبهذا كل العالم قد يتعرض لأزمات قادمة. (نادية، 2022، صفحة 514، 527)

المبحث الثاني: تداعيات أزمة سلاسل التوريد على عينة من القطاعات.

لقد كشفت الحرب الروسية – الاوكرانية عن هشاشة العلاقة بين النظام الغذائي العالمي ، وعواقبها الكبيرة على الامن الغذائي ، اذ عَرضت هذه الحرب الامن الغذائي في العالم خطر ، ويعود ذلك الى الدور الكبير الذي تؤديه اوكرانيا كونها تعد مورد عالمي للأغذية ، وذلك لان قطاع الزراعة والانشطة المتعلقة بها تساهم بشكل كبير في اقتصاد العربي ، وتشكل كل من روسيا واوكرانيا معا 25% من صادرات العالم من الحبوب ، وان الحرب بين البلدين افقدت اوكرانيا السيطرة في التصدير الغذاء مما تسبب بإضرار جسيمة في تجارة وانتاج الغذاء في العالم ، فضلا عن قيام البلدان في المبالغة في زيادة حجم مخزونها من المنتجات الغذائية تحسبا للتقلبات المحتملة في الانتاج والتصدير وارتفاع الاسعار ، تقوم الفرضية على ان الازمة بين روسيا واوكرانيا لها تأثير سلبي على الامن الغذائي العالمي والعربي وذلك نتيجة النقص الذي يحصل سلسلة القيمة الغذائية والمعوقات التي تعرقل شبكة الامداد العالمية من الغذاء واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تداعيات الحرب على الامن الغذائي ،وتوصلت الدراسة ان الحرب تؤشر سلبا على الامن الغذائي بسبب النقص في الامدادات الغذائية في اغلب البلدان العربية.

المطلب الأول: تأثير الأزمة على الأمن الغذائي العالمي والصناعة والمسائل ذات الصلة.

الفرع الأول: تأثير الأزمة على الأمن الغذائي العالمي:

لقد أدى هذا الصراع إلى تدهور عارم في حالة الأمن الغذائي في أوكرانيا، ما تسبب باضطرابات في سبل العيش خلال النمو الزراعي وفرض قيودا على النفاذ إلى للدخلات وألحق أضرارا بالممتلكات والأصول الإنتاجية والأراضي الزراعية موسم والحرجية والطرقات والبنى التحتية، إضافة إلى البيئة وأدت الحرب أيضا إلى إغلاق الموانئ، ما أثر على النقل البحري ويعد الاتحاد الروسي وأوكرانيا منتجين ومصدرين رئيسيين لسلع غذائية أساسية، حيث أنهما يؤديان أدوارا رائدة في إمداد الأسواق العالمية في حين سجلت الأسعار الدولية للسلع الغذائية، التي تقاس بفضل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية، منحى تصاعديا منذ منتصف سنة 2020 تحت تأثير عوامل عدة، في مارس/آذار 2022، سجلت قفزة نوعية بلغت معها أعلى مستوى لها على الإطلاق بالأرقام الإسمية والحقيقية على حد سواء، ويعزى السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى الحرب ومع أن الأسعار العالمية لجميع مجموعات السلع الأساسية التي يشملها المؤشر قد شهدت زيادة خلال شهر مارس/ آذار، كانت أسعار الحبوب والزيوت النباتية الأشد تأثرا، نظرا إلى الأدوار الهامة التي تؤديها كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي؛ فقد ارتفعت بنسبة 17.1 في المائة و23.2 في المائة على التوالي مقارنة بشهر فبراير/شباط. وفي أبريل/نيسان، سجل تراجع طفيف، في إشارة إلى أن الأسعار لا تزال عند أعلى مستوياتها.

وتقدم المنظمة الدعم لأوكرانيا من خلال أربعة أنشطة هي: (1) الدعم الفوري لزرع الخضروات في موسم الربيع للفئات الأشد عرضة للمخاطر؛ (2) وتنسيق عمل المجموعة؛ (3) والتخطيط لتقديم الدعم على نطاق أوسع للمزارعين على النطاقين الصغير والمتوسط من أجل تأمين إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني وتعزيز سلاسل الإمداد؛ (4) ورفع تقارير منتظمة عن حالة الزراعة والأمن الغذائي في البلاد. وأعدت المنظمة في إطار النداء السريع للأمم المتحدة في الأول من مارس/ آذار 2022، خطة استجابة سريعة تتطلب تأمين

مبلغ 50 مليون دولار أمريكي لمساعدة 000 100 من المزارع الأسرية للأسر المعيشية الضعيفة خلال فصل الربيع وفي ظل التأثيرات السلبية المحتملة للحرب على الأمن الغذائي، في كل من أوكرانيا والعالم على حد سواء، تتضمن الوثيقة أيضا عددا من التوصيات على مستوى السياسات للحد قدر المستطاع من هذه التأثيرات. وتقضي إحدى أبرز التوصيات بإبقاء تجارة الأغذية والأسمدة مفتوحة وتحتب السياسات المخصصة والموجهة إلى الداخل التي لا تؤدي سوى إلى تفاقم أن هذه السياسات قد تكون فعالة في الأجل القصير، فإن تأثيراتها السلبية تمتد إلى الأجل المتوسط، على الأوضاع ومع المستويين المحلي والدولي وبالإضافة إلى خطة الاستجابة السريعة، أعدت المنظمة ستة اقتراحات ملموسة على مستوى السياسات تتناول المخاطر والتأثيرات الناجمة عن الحرب وهي تشمل: إنشاء مرفق التمويل الواردات الغذائية؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي والتغذية؛ وتقييم الاحتياجات من الاستثمارات في عملية إعادة البناء والتعافي الزراعي في أوكرانيا؛ ومعالجة مسألة صحة الحيوان؛ وتقييم انعدام الأمن الغذائي في الفترة 2022/2023 على المستويين الوطني وشبه الوطني في 50 من البلدان المتأثرة بالأزمة بين أوكرانيا وروسيا؛ واستخدام خرائط التربة لتشجيع الاستخدام الكفء للأسمدة. وإن المجلس مدعو إلى الاطلاع على المعلومات وإعطاء التوجيهات التي يراها مناسبة. (الدورة التاسعة والستين بعد المائة للمجلس التي عقدت بالمؤتمر الإقليمي لأوروبا، 8 أبريل/نيسان 2022)

الفرع الثاني: تأثير الأزمة على الصناعة:

في أعقاب الأزمة، أغلقت مصانع سيارات في أنحاء أوروبا، لا سيما في ألمانيا، نتيجة تعطيل توريد المكونات الأولية الضرورية لإنتاج أشباه الموصلات، والبطاريات وغيرها من المكونات اللازمة للصناعة، ولم تكن سلاسل التوريد إلى أوروبا المتضرر الوحيد، بل طال أيضاً بعض الدول الآسيوية، وعلى سبيل المثال اليابان التي تضررت إمدادات صناعة الصلب لها بسبب الحرب، إلى جانب العديد من الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا والتي تعتمد أيضاً على القمح والذرة الأوكرانيين، وقد تؤثر الاضطرابات بالإمداد في الأمن الغذائي لتلك المناطق وفي مجال المحاصيل الزراعية، تنتج روسيا وأوكرانيا مجتمعتين ما يقرب من ثلث صادرات القمح في العالم، و19 في المئة من صادرات الذرة، و80 في المئة من زيت عباد الشمس في العالم، ويتدفق كثير من ذلك عبر موانئ البحر الأسود المغلقة حاليا، مما زاد من الضغوط التضخمية من اضطرابات سلسلة التوريد والانتعاش من الجائحة"، وتشهد حركة الشحن البحري من منطقة البحر الأسود في الوقت الحالي ارتباكاً شديداً بسبب الحرب، والذي أدى إلى وقف عدد من الخطوط الملاحية من وإلى أوكرانيا، وهو ممر مهم لشحنات الحبوب والمعادن والنفط الروسي إلى بقية العالم، وتعتزم العديد من الشركات اللوجيستية خلال الفترة المقبلة البدء في البحث عن أسواق بديلة لتعويض ما يتم توقف الخطوط الملاحية مع الدولتين، وتتمثل تلك البدائل في عدة دول منها "رومانيا، وفرنسا، والبرازيل، والأرجنتين كما أصبح من الصعب نقل بعض السلع مثل المعادن، مما سيؤدي إلى ارتفاع أقساط التأمين المطلوبة لشحن البضائع أو نقلها عبر هذه المياه، بخاصة أنه من غير الواضح إلى متى ستستمر هذه الحرب. (مصطفى، 2022)

المطلب الثاني: السيناريوهات المتوقعة والتطورات الراهنة

يكاد يجمع المحللون والباحثون في ميدان العلاقات الدولية أن الأمر برمته منوط بالسلوك الروسي مستقبلاً ويمكننا إجمال السيناريوهات المتوقعة فيما يلي:

الفرع الأول: سيناريو انتصار روسيا:

أشرنا آنفا إلى إن السبب المحوري للأزمة وتطوراتها الأخيرة يكمن في ميل أوكرانيا إلى الغرب ونيتها الانضمام إلى الناتو الأمر الذي تجده روسيا تهديداً حقيقاً ، ذلك أن أوكرانيا تعد الخط الأحمر الأخير لامتداد الناتو في أوروبا الشرقية وهو ما يعني لروسيا تفكك الارتباط العضوي مع أوكرانيا وهذا ما لن تسمح به روسيا مطلقاً مهما كلفها الأمر.

إن سيناريو انتصار روسيا رغم الصعوبات والتحديات ليس أمرأ مستبعداً وذلك استناداً إلى حقيقة جوهرية مفادها أوكرانيا بالنسبة لموسكو أكثر أهمية منه لأمريكا والغرب، من هنا ستكون روسيا مستعدة لدفع أي ثمن لتحقيق أهدافها أكثر مما هو الحال بالنسبة للغرب وهذا ما أكده بوتين علانية غير مرة فروسيا مستعدة لدفع ثمن كبير من أجل أوكرانيا وليس النموذج الأوكراني النموذج الأمثل للرد على روسيا، فأية تهديدات اقتصادية أو عسكرية لن تكبح جماح بوتين البتة.

ولن يتراجع بوتين عن حربه مالم تتحقق أهدافه ويتم تلبية شروطه التي أفصح عنها المسؤولون الروس غير مرة وتلك المطالب تتمثل في تنازل أوكرانيا عن فكرة الانضمام إلى حلف الناتو ونزع سلاحها والتزامها الحياد كدولتي النمسا والسويد واعتراف أوكرانيا رسميا باستقلال كل من لوغانستك ودونستيك الانفصاليتين واعترافها أن شبه جزيرة القرم جزء من روسيا.

فماذا يحدث لو تم تنفيذ شروط روسيا؟ ستتوقف حرب روسيا على أوكرانيا صحيح لكن حرب أمريكا الاقتصادية والسياسية والإعلامية التي تشنها على روسيا لن تتوقف، وستتسع لتشمل الصين وهذا من شأنه أن يدفع روسيا والصين إلى خلق عالم اقتصادي مستقل عن عالم الدولار، والوقائع تبين أن هذا العالم قد بدأ بالتشكل الفعلي خلال الحرب في أوكرانيا وبتعبير آخر نحن على مشارف نظام عالمي اقتصادي مواز من شأنه تقسيم العالم بين نظامين اقتصاديين ينضوي كل نظام تحت حماية قوى عسكرية موازية ،كما سيفضي ذلك إلى ظهور سوق عالمية موازية من المرجح أن تقاطعها أمريكا وسيكون الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام تبلور اقتصاد ثالث إلى جانب النظامين الاقتصاديين يمهد سبيله نحو العالمية هو الآخر.

الجدير ذكره في هذا المقام أن انتصار روسيا في الحرب يتمظهر في تحققات عدة وليس بالضرورة أن يكون في هيئة الوصول إلى تسوية مستدامة، بل قد يكون في تسليم سلطة كييف لحكومة موالية وتابعة لروسيا، وقد يتخذ النصر شكل انقسام أوكرانيا و بترها عن الغرب. وفي حال وصلت روسيا إلى أهدافها السياسية بالقوة العسكرية فإن سيادة أمريكا لن تكون مطلقة في أوروبا التي ستشهد بدورها تغيرات كبيرة خاصة في الملف الأمني وستسمر الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا من جهة أخرى.

الفرع الثاني: سيناريو التفاوض:

رغم تعثر المفاوضات وتصريحات الطرفين بفشل المساعي السلمية مؤخرا، يبقى سيناريو التفاوض قائماً، و ربما تجنح روسيا و كذا الغرب إلى التفاوض لحل الأزمة والاتفاق على هدنة مع الحفاظ على استقلال أوكرانيا ومنحها حق تقرير مصيرها واختيار توجهاتها التي تشاء و الانضمام اقتصاديا وسياسيا إلى الجهة التي تختارها.

إن سيناريو التفاوض ليس مستبعداً فقد يتوصل أطراف النزاع الروسي والغربي إلى اتفاق يلبي غرور الطرفين ويتيح لهما تحقيق مصالحهما في أوكرانيا انطلاقا من كون المصالح الاقتصادية الأوربية تنبني أساسا على الطاقة فأوروبا أقل اندفاعا لتجسيد التهديدات على اعتبار أن أي عقوبات أمريكية بلا شركائها الأوربيين لن يكون لها تأثير اقتصادي كبير على روسيا وهذا ما يظهر محاولات "انجيلا ميركل" المستشارة الألمانية للوصول لحل ينزع فتيل التوتر الغربي الروسي.

وتعتمد أوكرانيا على الدعم من الدول الاوربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص ، إذ تقوم الولايات المتحدة بدعمها من أجل مواجهة موسكو ولكن ما يحصل حتى هذه اللحظة لا يعدو كونه استعراضاً للعضلات بين موسكو وواشنطن وهو ما قد يفسره حجم التصريحات وتبادل الاتهامات بين كلا الطرفين . فكلاهما لا يريدان حرباً واسعة إلا أنهما مستعدان لها وهو ما يعبر عن طبيعة الصراع بين الدول الكبرى على النفوذ والموارد.

ولذلك يمكن أن يكون السيناريو الثاني للحل هو التوافق الشامل بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كطرفين قادرين على حل الأزمة ووقف الحرب وهنا يمكن للتفاوض أن يكون هو المخرج لوقف الحرب في أوكرانيا، لكن الحل السياسي والتفاوض سوف يكون على عدة نقاط متعلقة بين القوتين النوويتين إلى جانب الخلاف المطروح وهو عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الاطلسي وعدم وضع صواريخ للحلف قريبة من روسيا.

من هنا يجدر بالغرب إذا ما أراد حماية أوكرانيا أن يتخلى عن فكرة توسيع حلف الشمال الأطلسي وينبغي أن يعمل الطرفان على إنقاذ الاقتصاد الأوكراني فأوروبا لا تريد وجود دولة فاشلة على حدودها والحل الملائم للجميع هو بقاء أوكرانيا في حياد دولة عازلة بين روسيا والغرب، والتوصل إلى حل سلمي هو من مصلحة روسيا كما الغرب ذلك أن من شأن الأخير أن يستعمل السلاح الفعال النفط إلى جانب تحكم مجموعة من رجال المال في الحكومة الروسية الأمر الذي قد يسفر عن حراك داخلي سببه عدم كفاءة الحكومة في توفير مستلزمات شعبها ، وإن حدث الحراك فلا بد من انه سيجد من يدعمه من الخارج وسيتيح ذلك صعود القوى الليبرالية الموالية للغرب.

في الواقع إن سيناريوهات حل الأزمة كافة في يد روسيا وليس جنوحها إلى التفاوض أمرا مستحيلا ؛ فقد يوظف الغرب ورقة أوكرانيا للضغط على روسيا للحصول على تنازلات مهمة. ورغم احتدام الصراع وحدة التوتر بين روسيا وأمريكا.

الفرع الثالث: سيناريو الحرب الشاملة:

صحيح أن احتمال لجوء روسيا إلى السلاح النووي مستبعد لكن هذا لايعني اختبار عزيمة بوتين، لأنه ليس من السهل توقع ردود أفعال بوتين لاسيما إذا وجد نفسه محاصراً.خاصة بعد تهديده العلني وتلويحه باللجوء إلى السلاح النووي في التصريحات الرسمية التي جاءت رداً على التصعيد في العقوبات الغربية وفي هذا تهديد حقيقي للأمن والسلم الدوليين.

ويتوقع البعض أن تتسع دائرة الحرب لتجاوز تخوم أوكرانيا ، فيستمر بوتين في غزوه باتجاه جمهورية الاتحاد السوفييتي السابق من مثل مولدوفا وجورجيا، ليعيد مجد الإمبراطورية الروسية. وقد يجد بوتين في تزويد الغرب لأوكرانيا بالسلاح عدواناً يجب الرد عليه، فيتذرع بذلك لتهديد دول البلطيق التي هي في حلف الناتو من مثل لتوانيا، ويفتح ممرأ إلى الجيب الروسي الخارجي الساحلي كالينينغراد، الأمر الذي ينبئ باندلاع الحرب مع حلف الناتو؛ فالمادة الخامسة من ميثاق التكتل العسكري تنص على أن الاعتداء على عضو من أعضاء الحلف يمثل اعتداء على سائر الأعضاء. إن مثل هذا التصعيد ممكن الحدوث نظرا لما عهدناه من النمط السلوكي لبوتين الذي أعلن وضع السلاح النووي في أعلى درجات الاستعداد، غير آبه بانتهاك الأعراف الدولية، الأمر الذي يميل غالبية المحللين إلى اعتباره محض تذكير بالعقيدة الروسية التي لن تتوانى عن استعمال سلاحها النووي في ساحة المعركة إذا دعت الحاجة لذلك.

ومؤخرا صرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في مؤتمر صحفي أن الحل الدبلوماسي للحرب غير مرجح واتهم روسيا بعرقلة المساعي الدبلوماسية لإنهاء الحرب محذرا من تصعيد روسيا للحرب باستخدامها الأسلحة الكيماوية، إذا ما استمر الغرب باستفزاز بوتين لاشيء يمنع من تطور الحرب لتصبح حرباً عالمية تلتهم نيرانها العالم برمته.

الفرع الرابع: سيناريو هزيمة روسيا:

إن سيناريو هزيمة روسيا مستبعد جدا والصواب إن قلنا إنه أمر مستحيل، هذا ما يؤكده غالبية المحللين والباحثين فهزيمة روسيا في حربها هذه تعني تفكك الاتحاد الروسي مثلما كانت هزيمة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان أحد أسباب تفككه، وهزيمة روسيا تعني أنها لم تعد من القوى العظمى في العالم. وهزيمة روسيا تعني انسحاب الجيش الروسي من أوكرانيا خال الوفاض، صفر اليدين ، لم يصب أي هدف من أهدافه. ولأن بوتين يرفض الهزيمة و لن يرضخ البتة وهذا ما يؤكده تهديده بالسلاح النووي ورفعه إلى أقصى درجات الاستعداد وفي هذا رسالة لخصومه بأنه لم يدخل أوكرانيا ليهزم لأن هزيمة روسيا ضربة في الصميم الوجودي للاتحاد الروسي، وهزيمتها العسكرية لن تبقى في حدود أوكرانيا وحسب بل سيتردد صداها في الفضاء الحيوي الاستراتيجي لروسيا، إن فرضية هزيمة بوتين صعبة للغاية وخروجه من أوكرانيا دون أن يحقق أهدافه هو أمر مستحيل.

إن اثر الازمة والحرب لا ترتكز في الدولتين المتحاربتين بل تتعدى ذلك إلى صراع دولي بين القوى العظمى ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استنزاف روسيا عسكرياً واقتصادياً وإضعاف دورها وتراجعها كقوة كبرى وسلبها القوة والنفوذ وقد تؤدي المفاوضات إلى تراجع الحرب إلى نقاط محدودة وتبقى الاحتمالات مفتوحة والسيناريوهات من النجاح في الحرب وتحقيق روسيا لأهدافها رغم

الثمن الباهظ أو الناتو من مثل لتوانيا، ويفتح ممراً إلى الجيب الروسي الخارجي الساحلي كالينينغراد، الأمر الذي ينبئ باندلاع الحرب مع حلف الناتو؛ فالمادة الخامسة من ميثاق التكتل العسكري تنص على أن الاعتداء على عضو من أعضاء الحلف يمثل اعتداء على سائر الأعضاء. إن مثل هذا التصعيد ممكن الحدوث نظرا لما عهدناه من النمط السلوكي لبوتين الذي أعلن وضع السلاح النووي في أعلى درجات الاستعداد، غير آبه بانتهاك الأعراف الدولية، الأمر الذي يميل غالبية المحللين إلى اعتباره محض تذكير بالعقيدة الروسية التي لن تتوانى عن استعمال سلاحها النووي في ساحة المعركة إذا دعت الحاجة لذلك، ومؤخرا صرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في مؤتمر صحفي أن الحل الدبلوماسي للحرب غير مرجح واتهم روسيا بعرقلة المساعي الدبلوماسية لإنهاء الحرب محذرا من تصعيد روسيا للحرب باستخدامها الأسلحة الكيماوية، إذا ما استمر الغرب باستفزاز بوتين لا شيء يمنع من تطور الحرب لتصبح حرباً عالمية تلتهم نيرانها العالم برمته. (صابر، جويلية 2022، صفحة 92، 94)

المطلب الثالث: إعادة ترتيب أوراق الطاقة العالمية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

الفرع الاول: تحديات العلاقة الروسية الأوروبية في مجال الطاقة:

تعتبر روسيا المورد الخارجي الأكبر للاتحاد الأوروبي بالنفط و الغاز الطبيعي، و لأجل ذلك ذهب الطرفان باتجاه إقامة شراكة استراتيجية لضمان أمن إمدادات الطاقة، و كمما زاد طمع أوروبا عمى مصادر الطاقة الروسية، حولت روسيا ذلك إلى عامل قوة استراتيجية والى مكاسب اقتصادية **و**سياسية أثارت رعب الولايات المتحدة الأمريكية على شريكها الاستراتيجي، و للدور العالمي الذي تلعبه روسيا بورقة الطاقة، وفي الوقت الذي يحتاج فيه الطرفان الروسي و الأوروبي لضمان إمداد آمن الطاقة، و الى شبكة من الأنابيب النفطية و الغازية، لكن هذه الأخيرة تعرضت لضغوط الأزمات السياسية لاسيما منيا الأزمتين الأوكرانية و الجورجية.

إن الهيمنة الروسية على سوق الطاقة و تحكمها في واردات الاتحاد الأوروبي أثارت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن سيطرة شركة الطاقة الروسية "غاز بروم" على واردات الاتحاد الأوروبي من النفط و الغاز، و الدور الكبير الذي تلعبه في البنية التحتية للطاقة في الاتحاد الأوروبي، و سعي روسيا إلى استخدام مواردها الطاقوية في تحقيق أهداف جيوسياسية تعوض ما لم تستطيع تحقيقه عسكريا و جغرافيا، يؤكد أن الموارد الطاقوية عندما تسيطر عليها دولة تمثل قوة عسكرية ذات طموحات في استعادة مكانتها كقوة عظمى، تجاورها دول فقيرة من هذه الموارد، في هذه الحالة تصبح هذه الموارد أكبر من كونيا سمعة وتصبح تجارتها نوعا من الحرب الباردة، فروسيا أجل دعم قدرتها التنافسية في سوق الطاقة الأوروبية، و إحكام قبضتها على شبكات نقل وتوزيع الطاقة، تتبع استراتيجية ذات أبعاد مختلفة، و هو الأمر الذي أثار قلق أمريكا و دفعيا لبحث عن بديل يقوض الطموحات الروسية، و يحرر أوروبا من البقاء تحت سلطة و نفوذ روسيا بشأن أمن الطاقة، فخوف أمريكا من استخدام النفط و الغاز سلاحا استراتيجيا من جانب روسيا، خصوصا في الساحة الأوروبية التي تعتبرها أمريكا ميدان نفوذها منذ الحرب العالمية الثانية، جعلها تتجو منذ النصف الأول من تسعينات القرن العشرين، إلى البلدان التي كانت ضمن منظومة الاتحاد السوفييتي سابقا في القوقاز وآسيا الوسطى، و ذلك للحد من النفوذ الروسي في تمك المناطق.

لم يساور "فالديمير بوتين" أي شك بأن العملية بأكملها جرت في واشنطن، و أنها صممت لضم أكبر عدد ممكن من الجمهوريات السوفياتية السابقة إلى النفوذ الغربي، حيث أوضح بوتين عقب الثورة البرتقالية في أوكرانية بعد فوز "فيكتور يوشيشنكو"، أنه لن يسمح لدول أخرى بتحويل روسيا إلى دولة يمكن التلاعب بها، لاسيما و أنه لم يتبق إلا أوكرانيا و بيلاروسيا لكي يستكمل الغرب بضمهما لحرمان روسيا من نفوذها في أوروبا الشرقية بفعل البعد الاستراتيجي لهذه الدول في السياسة الخارجية الأمريكية، جعل هذه الأخيرة تسعى لضم هذه الدول إلى حضن السياسة الغربية عبر دخولها في الاتحاد الأوروبي أو عبر إدخالها في "حلف شمال الأطلسي"، خاصة و أن الأمريكيين أبدوا منذ عقود خوفهم من ظهور أي شكل من أشكال التكتل بين روسيا و دول أوروبا الشرقية.

إن خطوط أنابيب الطاقة ليست مصدر إيراد فقط لروسيا بل تمدها بالقوة والتأثير السياسي على الجمهوريات السوفياتية السابقة، كما تستخدمها كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي و هذا بالضبط ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إضعاف الهيمنة الروسية عمى تدفق الطاقة إلى دول الاتحاد الأوروبي، و لهذا فإن الصراع من أجل السيطرة عمى خطوط الأنابيب من حوض بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية ليس أبدا مسألة بسيطة.

وعموما أن الوسائل التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقيا لمواجهة تحكم روسيا في:

– إقامة شراكة بين جورجيا وأذربيجان و تركيا لدفع مشروع خط أنابيب الغاز سحب الغاز من الحقول الغربية لأسيا الوسطى وبحر قزوين و ضمها إلى تركيا، للاستفادة من بيع كميات متزايدة للسوق التركية عبر خط أنابيب السهل الأزرقتحت مياه الجزء الشرقي من البحر الأسود، الذي بدأ ذلك للحد من النفوذ الروسي.

– اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل تكتلات اقتصادية و تحالفات سياسية موالية لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بمثابة تهديد لأمنها القومي، ما جعلها تدفع تلك الدول للانسحاب من تحت البساط الروسي و تشكل تحالفات مضادة، حيث يعتبر اتحاد– غوام– والذي يضم كل من جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وأوزبكستان و الذي تأسس عام 1997، محاولة إيقاف سيطرة روسيا على الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، خاصة و أن "غاز بروم" تحتكر أمن الطاقة في هذه البلدان.

– السعي من أجل جعل تركيا بديل لروسيا في أمن الطاقة العالمي، و ذلك من خلال عقد تحالفات مع البلدان المنتجة للغاز، والمتمثلة في أذربيجان من جية والدول المستهلكة للغاز والمتمثلة في اليونان وايطاليا وجنوب أوروبا من جية ثانية، فتركيا تسعى إلى تطويق روسيا من خلال تمرير النفط و الغاز عبر أراضيها إلى أوروبا عبر الخطين: خط باكو– تبميسي جيهان– لنقل النفط، وخط أنابيب –نابوكو– لنقل الغاز، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية تسعى تركيا لحصول على العديد من المزايا إذا تمكنت من أن تحل محل روسيا، و تتمثل تلك المزايا في الأرباح الهائلة التي ستجنيها مقابل مرور النفط و الغاز عبر أراضيها.

– تأمين مصدر طاقة منتظم.

– التأثير الجيوسياسي على جنوب أوروبا و شرقيا.

– تمهيد الطريق لانضمامها للاتحاد الأوروبي و بهذا يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت متخوفة من تعمق أو اصر العلاقات الى حد كبير في التأثير عمى بمدان آسيا الوسطى من ناحية وتركيا من الروسية– الأوروبية، قد نجحت و ناحية ثانية، للحد من الضغوط الروسية على أوروبا نتيجة حاجتها للطاقة، و ذلك بإيجاد بديل عبر شبكات أنابيب نفط و غاز أخرى بعيدا عن روسيا.

الفرع الثاني: الآفاق المستقبلية للعلاقات الروسية الأوروبية في مجال الطاقة:

يمكن معرفة مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية من خلال دراسة نسب تواجد الغاز الروسي في السوق الأوروبية للطاقة، وهذه النسب تحتمل توقعين كما يلي:

التوقع الأول: مفاده أن أوروبا هي الوجهة الأولى للغاز الروسي لغاية عام 2050، فالطرفان أمام حتمية التوافق أكثر من الصدام، أي أن الجانبين الروسي والأوروبي مجبران على التعاون في مجال الطاقة ولا يحتملان الدخول في أي صراع، لأن أي نزاع مباشر سيسبب أضرارا ولو بنسب متفاوتة لكلا الطرفين، حيث أن روسيا تحتاج إلى السوق الأوروبية، كما أن الغاز الروسي يعتبر مادة حيوية لأوروبا.

التوقع الثاني: هو الأقرب إلى التجسيد في الواقع، مفادها أن الأوضاع الراهنة من شأنها أن تجعل روسيا تبحث عن بديل للسوق الأوروبية من خلال فتح أسواق لها في آسيا، وسيكون ذلك ممكنا وناجحا إن أحكمت قبضتها على الصين التي تعتبر من أكبر الأسواق وأهمها.

إن بحث روسيا عن بدائل للسوق الأوروبية في مجال الطاقة يندرج ضمن التحرر من المساومات التي تفرضها أوروبا في حالة وقوع أزمات، وربما الملف الأوكراني منذ سنة 2014 لأبرز دليل على ذلك، فاتفاق روسيا مع الصين في مجال الطاقة يعتبر رسالة واضحة لأوروبا مفادها "أن الغاز الروسي له أسواق غير السوق الأوروبية"، وهذا الأمر سيجعل أوروبا تتحمل خسائر على صعيدين:

على الصعيد الاقتصادي: حيث ستكون مجبرة على البحث عن بديل للغاز الروسي وبأسعار مناسبة للاقتصاد الأوروبي.، وإعادة ترتيب أواق الطاقة العالمية في ظل الحرب الروسية– الأوكرانية

على الصعيد السياسي: حيث ستفقد أوروبا قوة ضغطها على روسيا في مسائل عديدة خاصة ما تعلق بتطور الأزمة الأوكرانية، وستكون روسيا أكثر تحررا وستفاوض من منطلق قوة.

إن التوقعين يوضحان أن الرهان أمام الغاز الروسي إما أوروبا أو آسيا، والحقيقة أن روسيا تتحكم في السوقين لأجل حسابات اقتصادية وسياسية، خاصة وأن روسيا والصين تتمتعان بحق الفيتو في مجلس الأمن، والذي يخول لهما رفض أي قرار لا يخدم مصلحتهما، وهذا معناه أن التعاون الروسي الأوروبي في مجال الطاقة ليس بالأمر السهل وما زالت تواجهه العديد من التحديات، أي أن الحوار والتعاون بين الطرفين ليس واضحا رغم إدراك كل طرف لأهمية الطرف الآخر، وهو ما يفسر لماذا لم يشهد العالم مواجهة مباشرة بين الطرفين منذ انهيار الاتحاد السوفييتي.

أي أن الحكم عن العلاقة بين روسيا وأوروبا بأنها علاقة توافقية أو صراعية هو على أساس تصور كل طرف لحدود مصالحه وكذا موطن التهديد. (ستيتي، 2023، صفحة 11، 20)

خلاصة الفصل الثاني

ما يمكن إستخلاصه أنه من المرجح أن تشهد الأزمة الروسية الأوكرانية تصاعد حالة القلق على العالم أجمع خاصة على دول شرق أوروبا، والولايات المتحدة، إذ يتوجب السعي للتوصل إلى حل يحظى بتوافق الجانبيْن دون المساس بسيادة أي من الحلفاء، علاوة على ضرورة الاستمرار في التنسيق مع القوى العالمية للرد على الجانب الروسي؛ ذلك لأن التهديدات الروسية تهدِّد الأمن العالمي، كما أن غزو روسيا المحتمل لأوكرانيا سيؤدي إلى حدوث أزمة غذائية عالمية، الأمر الذي يفرض على حكومات الدول وضع بدائل مناسبة لتجنب انعدام الأمن الغذائي، كما يتعين على الدول غير المتضررة وضع خطة لتقديم الدعم الغذائي للدول المعتمدة غذائيًا على أوكرانيا، مع تبنِّي الدول المتضررة لسياسات جديدة تستهدف تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أنه قد تحدث حالة من الخلل المتزايد في سلاسل التوريد، لا سيَّما مع تصاعد حدة الصراع العسكري على مستوى المنافذ المسارات الجوية والمنافذ البحرية على مستوى مناطق الصراع.

من الناحية الاقتصادية تُعد روسيا وأوكرانيا مصدرين مهمين لإنتاج القمح والدهون والحبوب الغذائية، ومن جانبٍ آخر فإن مكانة روسيا الهامة في مجال تصدير النفط والغاز يجعل نتائج الحرب الأوكرانية غير مقتصرة على حدود أوكرانيا، كما تولّدُ الحرب المذكورة تبعات وهزات ارتدادية يعود تأثيرها على دول المنطقة والعالم، بإعتبار روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن الموقع الخاص الذي تشغله روسيا وأوكرانيا في إنتاج السلع المذكورة يُضفي على حرب أوكرانيا – بالإضافة إلى الأبعاد الأمنية والعسكرية – أبعادا سياسية واقتصادية واسعة تؤثر بصورة بالغة على العالم وخصوصا على دول المنطقة تأثير مباشر على الحالة المعيشية في العالم وخصوصا منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا كما أنها تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلص القدرة الشرائية لدى العامة؛ وهو التحدي الذي بات ملموسا هذه الأيام بصورة واضحة في أسواق العالم.

خاتمة عامة

خاتمة

ظهر جلياً من خلال هذه الدراسة أن فتيل النزاع الروسي الأوكراني ليس بالأمر الجديد، إذ تنظر أوكرانيا إلى روسيا على أنها دولة محتلة لأراضيها، بعد ضمها لشبه جزيرة القرم، في حين تنظر روسيا إلى مسألة أوكرانيا على أنها قضية أمن قومي، نظرا لقربها من البحر الأسود، الذي يتم فيه حشد عدد من الأساطيل العسكرية الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي تعتبره روسيا تهديداً لأمنها القومي وإستقرارها، إضافة إلى البحر الأسود الذي يعد بالنسبة لروسيا ممراً مائياً يصلها بالعالم وببعض الدول الشرقية بأوروبا، كل هذه الدوافع جعلت من روسيا حريصة كل الحرص على بقاء أوكرانيا ضمن المنظومة الروسية، باعتبارها وريثة الاتحاد السوفيتي السابق، إلى أن إندلعت المواجهة العسكرية الأخيرة والتي تباينت المواقف الدولية الأروبية والأمريكية، فى التعامل معها، كل بحسب حجم المصالح المشتركة بينها، فالولايات المتحدة الأمريكية وكذا العديد من الدول الأوروبية اتخذت منذ بداية الأزمة موقفاً عدائيا ضد روسيا، من خلال فرض عقوبات غير مسبوقة، والتلويح بمتابعات قضائية دولية وعقوبات شخصية على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نظرا لما ألحقته الحرب وما قد تلحقه من تداعيات أمنية وسياسية وإقتصادية، على مستوى طرفي النزاع خاصة، وعلى العالم عامة، إذ ألحق الصراع الروسي الأوكراني ضربة للإقتصاد العالمي، من خلال الإضرار بالنمو وإبطاء العجلة الإقتصادية العالمية، حيث أدى إلى إرتفاع أسعار السلع الأولية، كالغذاء والطاقة لاسيما النفط الخام، والغاز الطبيعي، والقمح، الأمر الذي سيدفع التضخم نحو مزيد من الإرتفاع، والإنقطاعات في التجارة و خنق سلاسل الإمداد والتوريد، وتحويلات العاملين في الخارج، كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين، التي ستطال البلدين المتناحرين والعالم بأسره، مع اختلاف نسبي بين دولة إلى أخرى، وعلى وجه الخصوص الدول التي تعتمد اعتماداً أساسياً على أوكرانيا و روسيا في الحصول على وارداتها الطاقوية والغذائية، حيث عطّلت الأزمة سلاسل توريد النفط والمحروقات والغاز الطبيعي والحبوب والبذور، مما ساهم في زيادة أسعار الأغذية، وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في كل من قطاع الزراعة، والصناعة، والتجارة

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن ذكرها في ما يلي:

- أن الحرب الروسية الأوكرانية الجارية كلفت الاقتصاد العالمي، وعلى رأسه الاقتصادات الغربية خسائر اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة قابلة للإرتفاع يوما تلوى الاخر مع استمرار الحرب.
- تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في خفض معدل النمو الاقتصادي العالمي.
- تسبب العقوبات الغربية المفروضة على روسيا فيما تثبيط الاستثمارات الروسية في مختلف دول العالم لاسيما إفريقيا، والتي تتركز بشكل كبير في قطاعات النفط والغاز والتعدين والطاقة.
- شكلت الحرب الروسية الاوكرانية ضربة مزدوجة، أدت إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، حيث تأتي الأزمة في وقت تواجه فيه الدول الأوروبية بالفعل أزمة طاقة، وسط مجموعة من العوامل، بما في ذلك محدودية العرض وتزايد التوترات الجيوسياسية.
- زيادة أسعار الوقود، فضلًا عن الاضطرابات في سلاسل التوريد، كما تتجه تكاليف الإنتاج والنقل إلى الارتفاع، وبالتبعية ترتفع أسعار السلع في الأسواق المحلية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التضخم وبالأخص في دول تعاني بالأساس من معدلات تضخم مرتفعة.
- بإعتبار روسيا من أكبر مصدري الأسمدة في العالم، فإن هذا ساهم في ارتفاع الأسعار أكثر، ما دفع العديد من المزارعين للاستغناء عن شراء الأسمدة هذا العام، نتيجة ارتفاع أسعارها، وبالتالي تراجع إنتاج المحاصيل الامر الذي من شأنه أن يضرّ بالنظم الغذائية في العالم.
- أحد أهم تداعيات الحرب (الروسية – الأوكرانية)، تمثلت فى ارتفاع أسعار الغاز والنفط إلى أعلى مستوياتها ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والانكماش الاقتصادي على مستوى العالم.
- اختلال سلاسل التوريد بسبب الدور الكبير الذى يلعبه طرفا الصراع ''روسيا وأوكرانيا'' فى إمداد الأسواق العالمية بالمواد الغذائية خاصة الإستراتيجية كالقمح والذرة والغاز والنفط.
- تعطل عمليات الشحن والنقل العالمي للبضائع من خلال تعطل النقل في البحر الأسود وبحر البلطيق خلال مدة العمليات العسكرية، و ارتفاع تكاليف الشحن نتيجة ارتفاع وقود النقل البحري.

التوصيات

من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تفعيل العمل الدبلوماسي ودعم الحوار بين الأطراف المتناحرة.
- فرض الوقف الفوري لإطلاق النار بين الطرفين.
- إحداث مناطق أمنية عازلة في المناطق الحدودية لأوكرانيا و روسيا.
- تأمين سلامة المدنيين بشكل فعّال، وإنشاء ممرات إنسانية لإجلائهم من مناطق النزاع.
- العمل على تحرير الأسرى والرهائن والمحتجزين بشكل تعسفي.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الوضع الإنساني في مناطق النزاع.
- تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار للمناطق المتضررة بأوكرانيا.
- تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين وفق الأنظمة الدولية.
- سحب التشكيلات العسكرية والأسلحة والمرتزقة من الأراضي الأوكرانية.
- استئناف الاتصالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- تقييد العمليات العسكرية على طول الحدود بين حلف الناتو وروسيا.
- وقف توسع حلف الناتو شرقا، وفي دول الاتحاد السوفياتي السابق، باعتباره لب الخلاف الحالي.
- تفعيل دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات المبرمة لحل الأزمة والتقيد ببنودها.
- تسوية النزاعات المستمرة في منطقة شبه جزيرة القرم.
- الاتفاق بشأن حدود أنشطة الناتو في أوكرانيا وحولها، خاصة تلك المتعلقة بمخاوف روسيا الأمنية، ولكن على النحو الذي لا يعرض مبادئ الناتو للخطر.
- تسهيل عملية تصدير ونقل الحبوب حفاظا على الأمن الغذائي العالمي.
- تشجيع ودعم كلّ محادثات السلام والجهود التي تُفضي إلى تسوية سلمية للأزمة.
- ضرورة معارضة التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ووجوب منع الانتشار النووي وتجنّب أزمة نووية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

الهادي قطش، عبد الرحمان أحمد إدريس (2013). اطلس الجزائر و العالم، طبيعيا، بشريا، إقتصاديا، سياسيا، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.

المقالات العلمية:

احمد جلال محمود عبده (2022). السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد السادس عشر.

ربيع محمود على نوفل، و أميرة مُحَمَّد عبد الله مُحَمَّد، (2023)، ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الحرب الروسية الأوكرانية على السلوك الشرائى للمستهلك المصري، المجلة العلمـية للتربيـة النوعيـة والعلوم التطبيقـية.

الزازية ستيتي، (2023)، إعادة ترتيب أوراق الطاقة العالمية في ظل الحرب الروسية الاوكرانية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد 1.

علي صباح صابر، (جويلية 2022)، الازمة الروسية الاوكرانية الأسباب والتداعيات، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35.

وعد المعايطة، (2022)، تداعيات الازمة الروسية الاوكرانية على القارة الافريقية، المجلة العربية للنشر العلمي الاصدار الخامس العدد 46.

آمال صبحي عبد القوي خليفة، (9 مارس، 2023)، أزمة سلاسل الإمداد ومستقبل العالم التجاري لعام 2021، مصر، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية– جامعة الإسكندرية، المركز الديمقراطي العربي.

خشمان الخنساء، مشاش نادية، (2022)، الأمن الغذائي في ظل الأزمات قراءة في الحرب الروسية الاوكرانية على الإقتصاد الجزائري، المجلد 17 العدد 01 ، 2022، 508، 531.

محفوظ رسول، (2020)، أمن الطاقة في العلاقات الروسية، الوكرانية، مركز الكتاب الاكاديمي.

الرسائل والأطروحات:

دنفر صفية، (2019 / 2018)، انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية: 2018-، 2013 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

السعيد خنصال. (2019_2020). أثر سلسلة التوريد على تنافسية المؤسسة دراسة حالة شرك رياض الفتح للكابلات والكهرباء الصناعية، مذكرة ماستر ، قسم علوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة.

محمود مُحَّد سلامة، أثر جائحة كورونا والأزمة الأوكرانية على أداء سلاسل التوريد في المنظمات الدولية، الجمهورية العربية السورية، المعهد العالي لإدارة الأعمال.

المؤتمرات:

الدورة التاسعة والستين بعد المائة للمجلس، (8 أبريل/نيسان 2022)، بالمؤتمر الإقليمي لأوروبا.

المقالات الصحفية:

أحمد مصطفى، (6 مارس، 2022)، أزمة سلاسل التوريد عالمية جديد مع تفاقم الحرب الروسية الاوكرانية، 2022. انديبندنت عربية.

جيف توليفسون، (2022)، ماذا تعني الحرب في أوكرانيا لمجال الطاقة والمناخ والغذاء.

عبد الحفيظ سجال، (05 03، 2022)، الجزائر والحرب الروسي الأوكرانية مكاسب طاقوية ومخاوف غدائية، نون بوست.

عدنان مزارعي، (22 3، 2022)، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي، الجزيرة.

عصام عبد الشافي، (03 ماي، 2022)، ورقة تحليلية الحرب الروسي الاوكراني ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات.

علي ياحي، (فبراير 2022)، ماتأثير الغزو الروسي لأوكرانيا في الجزائر، اندبندنت عربي وودكاست.

المواقع الإلكترونية:

https://www.sawtbeirut.com/wp-content/uploads/2023/02/33333.jpg

https://gawlah.com/wp-content/uploads/2020/04/russia.gif

https://m.al-sharq.com/get/maximage/20221001_1664627554-352.jpeg?t=1664627554

قائمـــــة المـلاحق

الملحق رقم 01: تصريح شرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث